



مقالات حول قضية المرأة

اليوم  
للمرأة  
الأممي

مارس 2016

[www.30aout.info](http://www.30aout.info)

منشورات موقع " 30 غشت "

[www.30aout.info](http://www.30aout.info)

## مقالات حول قضية المرأة

ملرس 2016

## المحاور

كلمة الموقع

المرأة، الحب، الزواج و المجتمع الطبقي

الماركسية اللينينية و التنظيم النسائي

"العولمة الرأسالية" و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية على المرأة المغربية

الشهيدة سعيدة لمنهبي - النجمة الحمراء

بمناسبة اليوم الأممي للمرأة، ينشر موقع " 30 غشت " كتابا يتضمن مجموعة من المقالات التي صيغت في فترات زمنية مختلفة، و هي هنا للتعريف بوجهة نظر الماركسية اللينينية في قضية المرأة. يذكر تاريخ الصراعات الطبقيّة و الثورات البرولتارية، أن نضالات النساء، و على رأسها كفاح العاملات، كان في مقدمة صفوفها الأمامية. فعاملات النسيج مثلا، و في اليوم الأممي 8 مارس لسنة 1917 (23 فبراير بالتقويم الروسي - اليولياني)، كن من تقدمن الانتفاضة التي أطلقت ثورة البرولتارية و الفلاحين. فلا يمكن تصور و إنجاز أي عمل ثوري برولتاري من دون عمل نسائي تحرري في إطار استراتيجية تحرر البرولتارية من الاستغلال و الاضطهاد الطبقيين.

" لأنه من دون جذب النساء، من غباوة أجواء البيت و المطبخ، إلى الخدمات العامة، إلى الجيش و الجيش السياسي، لا يمكن ضمان أية حرية حقيقية و فعلية، لا يمكن ضمان حتى بناء ديمقراطية - ناهيك عن الاشتراكية - " من إحدى رسائل لينين في مارس 1917 إبان المرحلة الديمقراطية الثورية للبرولتارية و الفلاحين.

موقع "30 غشت"

## المرأة، الحب، الزواج والمجتمع الطبقي

"إن العلاقة المباشرة ، الأكثر طبيعية ، والأكثر ضرورة للكائن البشري مع نظيره ، هي علاقة الرجل بالمرأة (...). في هذه العلاقة يتوضح أيضا إلى أي حد يصبح احتياجه إنسانيا ، وإلى أي حد يصبح الإنسان الآخر ، بما هو إنسان بحاجة يستنكر ضرورتها ، كذلك يتوضح إلى أي حد يكون المرء في وجوده الأكثر فردية ، كائنا اجتماعيا في نفس الوقت... وبالإمكان على ضوء هذه العلاقة أن نصدر حكما على درجة التطور البشري". المخطوطات الاقتصادية والفلسفية – كارل ماركس 1844.

"... فلا يمكن أن تكون حرية ، ولم تكن قط ، ولن تكون يوما حرية حقيقية طالما لم تتحرر المرأة من الامتيازات التي يكرسها القانون للرجل ، طالما لم يتحرر العامل من نير الرأسمال ، طالما لم يتحرر الفلاح الكادح من نير الرأسمالي والملاك العقاري والتاجر". نفس المرجع السابق.

### I – تقديم:

"في موقع الخيانة الزوجية من يحب امرأته بشكل حار" القديس جيروم.

لقد قل اليوم من يستطيع أن يسم بهذا الوضوح وهذه الدقة ، رغم أن الأمور لم تتغير في جوهرها ، الرجل الذي يحب زوجته بالخيانة الزوجية. ذلك أن ترسانة المفاهيم الدينية والقانونية في ظل المجتمعات الطبقيّة الأبوية الحديثة ، تطورت وانصهرت وأصبحت أكثر قدرة على التكيف مع المعطيات الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية الجديدة لعصرنا دون أن يعني ذلك تخليها عن الجوهر في نظرتها لعلاقة المرأة بالرجل وعلاقة الحب بالزواج. شفافية المجتمعات الما قبل الرأسمالية لم تعد ممكنة في ظل مجتمع البضائع والربح بامتياز: المجتمع الرأسمالي.

فكما لا نستطيع إدراك طبيعة القوانين التي تحكم علاقة الرأسمال بالعمل ، دون النظر إليها في شمولية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ، كذلك تغيب القدرة على فك ذلك اللغز المحير الذي يكتنف علاقة المرأة بالرجل ، إذا لم توضع هذه العلاقة في إطارها الاجتماعي الاقتصادي والثقافي الشامل.

ففي المجتمعات الما قبل الرأسمالية شكلت الخيانة الزوجية كمؤسسة دينية- قانونية سلاحا في يد الرجل يحاول به الحفاظ على مصالحه الخاصة واقتلاع الخوف الذي يحكم نظرتة إلى المرأة وجسدها لذلك حاول بشكل مأساوي ويثير السخرية في آن واحد إخراج ذلك المارد الذي يسكن جسد المرأة فيجعل منها حسب هذا الوهم الرجولي نهرا من الرغبات الجنسية التي لا ترتوي. أفلا نقرأ في قانون مان مثلا ما يؤكد هذه النظرية ، "لا يهيم المرأة كون الرجل شابا جميلا أو مشوها يكفيها كونه رجلا ، ذلك أن البحر لا يرتوي أبدا من

الأنهار والنار من الحطب ولا الموت من الكائنات الحية ، كذلك المرأة لا ترتوي من الرجل . لقد خلق الله المرأة في الأصل فاسدة ، مغرورة معجبة بجلدها وزينتها ، مضطربة في شهواتها .

إن ماردا ما أو شيطانا لعينا يسكن جسد المرأة ، ولذلك لم تبخل الإيديولوجيات السائدة في المجتمعات الطبقيّة الما قبل الرأسمالية في إبداع وسائل إخراج هذا المارد من قمقمه ، فمن الإحراق إلى الرجم والجلد والتشهير إلى الحبس في أديرة خاصة (Claustration) والشنق . كلها مكنسات لتطهير جسد المرأة المسكون بالعفاريت والشياطين الداعية إلى الشهوة المنفلتة من عقالها بلا حدود . وقد بلغت هذه الهستيريات والهلوسات حول شبق المرأة حدودا قسوى ، حين بدأ الرجال يضعون أقفالا لفروج نسائهن . (ظاهرة عرفتها أوروبا إبان الحروب الصليبية لما كان الرجال يذهبون إلى الحرب (حالة حزام العفة) ، كما عرفتها وتعرفها العديد من البلدان العربية والإفريقية بالإضافة إلى ظاهرة ختان الفتيات) . وسيلجأ الدين بدوره إلى محاولات تفسير هذه "الحالة المرضية" المزعومة للمرأة من أجل تقنينها وضبطها . لقد نصب الدين نفسه طبيبا مداويا لهذه الحالة ودخل السباق من أجل فرض سبل المعالجة الخاصة به ، والتي لم تكن في نهاية الأمر إلا في خدمة الرجل والمجتمعات الطبقيّة ، حيث شكل الدين عنصرا أساسيا في الإيديولوجيا السائدة للطبقات السائدة ، كما هو الحال في القرون الوسطى (أوروبا والعالم العربي) . وبحكم الظروف التاريخية لهذه المجتمعات ، لم يولد القمع الذي نتج عن حالة الاضطهاد والقمع الوحشية التي تعرضت لهن النساء ، وعيا بوضعيتهن إذا استثنينا لجوئهن إلى تقنيات وهمية مثل السحر وغيره للدفاع عن أنفسهن والانتقام من الرجال . ذلك أن وعيهم لم يخرج ولم يتحرر من حيز الخرافة والإيمان اللامحدود بتدخل قوى خارجية (جن وعفاريت وشياطين) ، وجب إتقان التعامل معها ذلك أن دونية النساء - كما تقول سيمون ذو بوفوار - تعود إلى أمر واقع (une situation de fait) حصل منذ قديم الزمن وبناء عليه استطاع الرجل الذي وضع نفسه في موقع "الكائن الأساسي (essentiel) أن يرفض للمرأة حق المشاركة في نمط حياته وولوجها نظام أفكاره" .

وبحكم هذه الحالة التاريخية أصبح "الرجل يخضع الطبيعة لرغباته يخترع الأدوات ويتقنها ، يعين نفسه رئيسا (chef) لأنه هو الذي يأتي بالمواد الضرورية للعيش... " و "شيئا فشيئا يوسط (médiatise) - أي الرجل - التجربة وفي تصوراتها كما في وجوده ينتصر المبدأ الرجولي (le principe mâle) وينتصر العقل على الحياة... التقنية على السحر ، العقل على الإيمان بالخرافات " وترى سيمون ذو بوفوار "أن الرجل غير قادر على تحقيق ذاته في عزلة عن الآخر لابد له من شاهد (un témoin) يشبهه دون أن يكون مطابقا له بذلك أصبحت المرأة ضرورية للرجل الذي يطالبها بأن تكون خارج ذاته ، وكل ما لا يمكن أن يمسكه أو يتناوله في هذه الأخيرة ، لأن دونية الكائن ليست إلا عدما ، ولتحقيق كينونته ووصوله لذلك لابد من أن يلغي أو يسقط ذاته على موضوع ما . فالرجل يتمنى تحقيق نفسه ككائن بسيطرته وامتلاكه الجسدي لكائن آخر ، بتأكيد حريته ، عن طريق حرية دليعة (docile)" ، الشيء الذي دفع بوفوار إلى القول انه "لو لم تكن المرأة موجودة لاخترعها الرجال" .

وفي المجتمع الرأسمالي وتحت شعارات الحرية والأخوة والمساواة والعدالة بنت البرجوازية مجتمعا جديدا على أنقاض المجتمع الإقطاعي عرفت فيه العائلة تحولات في بنيتها انتقلت بموجبها من شكلها الواسع إلى شكلها النووي . وانتقل الزواج من زواج ديني إلى زواج مدني بالفصل الذي قام بين الدين والدولة على إثر

انتصار الفكر العلماني. واعترف للحب بمكانة ما داخل العلاقات الزوجية وحققت المرأة بعض المكتسبات المادية والمعنوية لكن دون أن يمسه ذلك جوهر العلاقة القائمة بين المرأة والرجل وإذا كان قول جيروم وأمثاله قد أصبح اليوم مجرد مزحة يتلهى بها فذلك يعود إلى النضال المرير الذي خاضته النساء والإنسانية المعذبة ولازالت ، لكي تسمو قيم الحب والأخوة والمساواة والتحرر الاجتماعي.

### II – في المشاعات البدائية: (الزواج الجماعي والزواج الانتقالي)

تبرز العديد من الدراسات التاريخية كيف أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدخلت في اتجاه انتقال الحياة الإنسانية من الحرية الجنسية المطلقة إلى الكبت الجنسي ، وكيف أن هذا الانتقال رافقه كذلك تراجع في منزلة المرأة بسقوط المجتمع الأموي وانتقال المرأة من المساواة الحقة إلى العبودية المزدوجة والتبعية للرجل. ويقول كارل ماركس في مخطوطات 1844 "إن العلاقة المباشرة ، الأكثر طبيعية ، والأكثر ضرورة للكائن البشري مع نظيره ، هي علاقة الرجل بالمرأة (...). في هذه العلاقة يتوضح أيضا إلى أي حد يصبح احتياجه احتياجا إنسانيا ، وإلى أي حد يصبح الإنسان الآخر ، بما هو إنسان بحاجة يستنكر ضرورتها ، كذلك يتوضح إلى أي حد يكون المرء في وجوده الأكثر فردية ، كائنا اجتماعيا في نفس الوقت... وبالإمكان على ضوء هذه العلاقة أن نصدر حكما على درجة التطور البشري".

إن الحكم على العلاقة بين المرأة والرجل أو على الشكل الذي تنتظم فيه العلاقة الجنسية بينهما ، يختلف باختلاف وتمايز الحقب التاريخية التي مرت منها أشكال هذه العلاقة أي بعبارة أخرى ارتباط الإشكالية بضرورة تطور أنماط وأشكال الإنتاج التي عرفتتها المجتمعات البشرية.

تؤكد الأبحاث التاريخية والدراسات العلمية منذ القرن 19 إلى يومنا هذا وجود أشكال من الزواج تلائم طبيعة الجماعات البدائية ، حيث لا قيود على العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة ، بل كانت تتوفر علاقات قائمة على حرية جنسية مطلقة. وتبين الدراسات ، على خلاف مزاعم الذين يؤكدون وجود العائلة الأحادية منذ الأزل ، أنه لم يكن بالإمكان منع علاقات جنسية ضمن مشاعات صغيرة وذلك بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء مع الأب أو الأم ، الأخوات من الأم ، الأخوات من أمه وأبيه وعماته وخالاته الخ... القول بذلك هو القفز عن الطبيعة البدائية لهذه المجتمعات البشرية الأولى التي لم تكن في وضع يسمح لها بأن تقيم علاقات الزواج خارج دائرة الجماعة المشاعية الصغيرة.

1 – الزواج الجماعي: هو الشكل الذي تتزوج فيه جماعة من النساء جماعة من الرجال وله المبررات المذكورة أعلاه. إلا أن هذه المميزات نفسها ستتغير تحت ضغط عوامل التطور الاقتصادية الاجتماعية ، الديمغرافية والمناخية ، مما كان له أثر في وضع قيود على العلاقات الجنسية الإباحية في الأصل. فكان أول قيد هو منع علاقات جنسية بين الآباء والأبناء (ذكورا وإناثا) ثم منع العلاقات الجنسية بين الأخوة والأخوات من أم واحدة الخ... فظلت الدائرة تضيق بحسب الخصائص والمراحل التاريخية.

وترى إفلين ريد على خلاف وجهة نظر سيمون ذي بوفوار فيما يخص العلاقات القائمة داخل هذه الجماعات "أن العشيرة كانت في آن معا مشاعة من الشقيقات والأشقاء وكانت مجموعة الشقيقات ، التي تشكل جوهر النظام الأموي ، تدل بوضوح عن طابعها الجماعي ، فقد كانت النساء تعملن معا كمشاعة من الشقيقات

وكانت أعمالهن الاجتماعية تعود بالفائدة على المجتمع برتمته ، وكن يربين أطفالهن أيضا بصورة جماعية ولم تكن الأم تميز بين ذريتها الخاصة وبين أولاد شقيقاتها في العشيرة. وكان الأولاد بدورهم يعتبرون جميع الشقيقات الأكبر منهم سنا أمهاتهم المشتركات. بتعبير آخر كان العمل المشترك والملكية المشتركة يقتربان بتربية مشتركة أو جماعية للأطفال وكان المرادف الذكوري لهذه المجموعة من الشقيقات يتمثل في مجموعة الأشقاء ، المكونة وفق النموذج الجماعي عينه. وكانت كل عشيرة أو بطن تعتبر مجموعة من الأشقاء من المنظور الذكوري تماما كما كانت تعتبر مجموعة من الشقيقات أو مجموعة من الإناث من المنظور الأنثوي.

ولم يكن الراشدون من الجنسين في هذه المجموعة الأخوية يكتفون بالتعاون على إنتاج ما يحتاجونه لتأمين سبل حياتهم بل كانوا يؤمنون أيضا حاجات أولاد المشاعة ويوفرون لهم الرعاية والحماية ، وكانت هذه السمات تجعل من مجموعة من الشقيقات والأشقاء منظومة شيوعية بدائية.

قبل ظهور الأسرة التي يترأسها أب كانت وظيفة الأبوة إذن وظيفة اجتماعية ، لا عائلية للرجال وعلاوة على ذلك كان الرجال الذين اضطلعوا في البدء بخدمات الأبوة رفاق الشقيقات في العشيرة أو أزواجهن بل كانوا أشقاءهن. ولا يسعنا أن نعزو ذلك بكل بساطة إلى جهل المجتمع القديم لسيرورات الأبوة الفيزيولوجية. فكل ما في الأمر أن الأبوة وفق مفهومها في المجتمع الأبوي ما كانت لتجد مكانا لها في مجتمع قائم على علاقات الإنتاج الجماعية وعلى التربية المشتركة للأطفال."

### 2 – الزواج الانتقالي:

هذا الشكل عبر عن نفسه في مراحل لاحقة من تطور المشاعات البدائية على الأخص مع ظهور الفن الفخاري واكتشاف المعادن. وقد شكل الزواج الانتقالي التهيئ اللازم للعائلة الأحادية. ويقوم على علاقة جنسية رئيسية بين رجل وامرأة (رجل واحد ، امرأة واحدة) دون أن يمنع ذلك من قيام علاقة أو علاقات جانبية لكل منهما مع رجال أو نساء آخرين مع الحفاظ على حق كل منهما في الافتراق أو الانفصال لأي سبب وفي أي وقت.

### III- سيرورة تفكك المشاعات البدائية ونشأة المجتمع الطبقي: (العائلة الأحادية والزواج الأحادي)

"إن العائلة العصرية لا تنطوي على جنين العبودية (servitus) وحسب بل أيضا على جنين القنانة لأنها مقرونة منذ بادئ بدء بفروض خدمات الزراعة. وهي تنطوي بشكل مصغر على جميع التناقضات التي تطورت فيما بعد على نطاق واسع في المجتمع وفي دولته " (من أرشيف كارل ماركس وفريدريك انجلس).

لقد برزت العائلة الأحادية مع انبثاق المجتمع الطبقي الأبوي الذي قام على أنقاض النظام الأموي وعلاقاته الاجتماعية المشاعية بما فيها - كما تقول إفلين ريد - مرادفها الذكوري أي النظام الأخوي. لقد تلازمت نهاية المجتمعات القائمة على الحق الأموي بإخضاع كذلك جماهير واسعة من الرجال للطبقة المسيطرة منهم ، وقد كان أول شكل من أشكال الاضطهاد الطبقي فحسب انجلس: "إن أول تعارض طبقي ظهر في التاريخ تزامن مع تطور التعارض بين الرجل والزوجة في الزواج الأحادي ، وتزامن الاضطهاد الطبقي الأول مع اضطهاد جنس الذكور للإناث " أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة.

إن بروز العائلة الأحادية استوجب انحلال وتفكك المشاعة البدائية أي تحولات أساسية في بنيتها



الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي جعل ممكنا بروزها ، وأهم الشروط التي وفرت هذا الانتقال هي:  
أ- بروز قوى اجتماعية متسلطة حولت لصالحها فائضا اقتصاديا معيناً جعل من الممكن قيام استغلال الإنسان للإنسان.

ب- تحول الملكية المشاعية إلى ملكية خاصة وتمركزها بيد الرجل وفر إمكانية اضطراد الرجل للمرأة بقيام العائلة الأبوية.

إن انتقال الإنسان من الحالة الحيوانية (état zoologique) إلى الحالة الاجتماعية تم بظهور العمل كنشاط واعي واجتماعي للإنسان. لقد ولدت لديه الضرورة وتراكم خبراته في نضاله من أجل سد حاجياته البيولوجية والدفاع عن نفسه من أجل البقاء النزوع نحو صنع أدوات تكفل له سد حاجياته المادية ومواجهة الأحوال وأخطار محيطه الطبيعي (Homofaber). وسيلعب العمل من حيث هو نشاط جماعي واعي دور الرابط المشترك بين المنتهين إلى القطيع مشكلا قفزة نوعية نحو الانتقال من الحالة الحيوانية إلى الحالة الاجتماعية (انظر مقالة انجلس: "دور العمل في تحول القرد إلى إنسان").

وفي إطار هذا النشاط الجماعي من أجل سد الحاجيات المادية للجماعة نشأت وسيلة التخاطب وتبادل الأفكار والتفاهم: اللغة وانتقل الإنسان من مرحلة Homofaber (الإنسان صانع الأدوات) إلى مرحلة Homo sapiens (الإنسان الذي يفكر ويصنع أشياءه بتفكير قبلي).

ويرى العلماء أن العمل واللغة كانا عنصران أساسيان وحاسمان في تطور واكتمال تطور الجسم الإنساني (الجسد والمخ) ، فمع العمل تولد المجتمع الإنساني ومعه لبنات أولى هذه المجتمعات : المشاعات البدائية ذات الاقتصاد البدائي حيث الناس يعيشون على شكل عشائر كل واحدة منعزلة عن الأخرى وتجمع كل واحدة منهن رابطة الدم والقربى.

في هذه الجماعات البدائية اهتم الرجال بالصيد واستعملوا من أجل ذلك وسائل بدائية فلم يكن الصيد كمصدر للعيش كافيا لسد الحاجيات الضرورية للمشاعة ، بينما كانت زراعة الأرض (النساء هن من اكتشفن الزراعة) وتربية المواشي من اختصاص النساء ، ذات أهمية قصوى مما نتج عنه وضع متميز للمرأة جعل الباحثين يسمون هذه المرحلة من التاريخ البشري بالمجتمع الأموي (الأميسي) (Matriarcat).

وستنتقل الزراعة المتطورة نسبيا والرعي وتربية المواشي تدريجيا إلى يد الرجال. ومن الثابت تاريخيا أنه كان لها دور رئيسي في حياة المشاعة ، الشيء الذي سيهيئ القضاء على العشيرة الأموية وولادة العشيرة الأبوية في المراحل الأخيرة من تطور المشاعة البدائية. وقد كان لهذا التحول نتائج هامة من الناحية الاجتماعية حيث برزت أول قسمة عمل اجتماعية بين قبائل الرعاة (المختصة في تربية المواشي والرعي التي بدأت تعرف تراكما في اللحوم والحليب والصوف خصوصا بعدما تزايد عدد الحيوانات المدجنة) ، وقبائل المزارعين المستقرة (حصل لديها هي الأخرى نوع من التراكم نتيجة تزايد المحصولات الزراعية) ، وتولدت لديهما حاجيات متبادلة مما جعل التبادل ممكنا لوجود هذه الحاجيات الممكن تبادلها.

ومع اكتشاف المعادن وتقنيات تحويلها ظهرت أنشطة إنتاجية إلى جانب الزراعة والرعي وتربية المواشي كصنع الفخار ، الحياكة اليدوية. ومع تكاثر هذه الأنشطة أصبح مستحيلا تمركزها بيد المنتجين (المزارعين) الشيء الذي أدى إلى ظهور فئة اجتماعية جديدة: الصناع وقطاعات صناعية جديدة مثل الحدادة ، صناعة

الفخار ، صناعة الأسلحة. وعلى قاعدة هذا التقسيم الاجتماعي للعمل سيصبح منتوج هذه الفئة الاجتماعية موضوعا للتبادل عبر المقايضة في البداية (Troc) ثم نما ذلك بتطور التبادل بشكل كبير ونشوء طبقة جديدة: طبقة التجار.

كما رأينا أعلاه كانت الضرورة تحتم على العشيرة العمل الجماعي والمجهود المشترك من أجل زراعة الأرض وذلك لسد الحاجيات الأولية للمشاعة. كان العمل المشترك ضرورة ملحة . فالمجتمع لا يستطيع إنتاج فائض على ما يحتاجه. لقد كان مجتمع كفاف ليس إلا. ومع إتقان وسائل وأدوات الإنتاج وتزايد إنتاجية العمل بالخبرة والتجربة المتراكمين ، أصبح التنظيم الاجتماعي للمشاعة غير قادر على البقاء. وأصبحت العائلة الواحدة قادرة على تأمين حاجياتها بفلاحة الأرض.

إن التطور التكنولوجي وتزايد الإنتاجية للعمل يشترطان الاستثمار الفردي العائلي الذي يتميز بالقدرة على تطوير الإنتاجية في تلك الشروط التاريخية. لقد ولد العمل الفردي الملكية الخاصة التي كانت نتيجة حتمية لتقسيم العمل الاجتماعي ولبروز التبادل.

ولقد تم التبادل حسب بعض الدراسات في البداية بواسطة رؤساء المشاعات والعشائر باسم العشيرة التي كانوا يمثلونها والتي كانت تمتلك المواد القابلة للتبادل. لكن هذا الوضع تغير تدريجيا بتطور قسمة العمل الاجتماعي واتساع التبادل لينتهي منتوج التبادل ملكا لرؤساء العشائر. فبدأت العشيرة تتفكك وتنقسم إلى عائلات أبوية كبيرة تنقسم بدورها إلى عائلات أصغر سيجعلون من وسائل الإنتاج والأدوات المنزلية والمواشي ملكية خاصة. ومع تطور هذه الأخيرة (الملكية الخاصة) ستتقلص روابط الدم الذي كانت تجمع العشيرة البدائية لتتحول إلى جماعات قروية. وفي إطارها تصبح أماكن السكن ، الإنتاج المنزلي ، المواشي والأرض ملكية خاصة ، بينما تظل الغابات ، المياه وأماكن الرعي ملكية جماعية. وسيستفيد رؤساء القبائل ورجال الدين (Les prêtres) وقادة العشيرة من وضعهم الخاص مشكلين بذلك أرستقراطية تحافظ على امتيازاتها بالوراثة داخل الخط الأبوي (خط النسب عن طريق الأب بدل الأم). وهكذا أصبحت الأغلبية الساحقة في خدمة هؤلاء وأصبح بالإمكان نتيجة ذلك استغلال الإنسان للإنسان.

ومن نتائج دخول المجتمع البشري عصر الحضارة بظهور الملكية الخاصة وانتصار الحق الأبوي على الحق الأميسي بقيام أول انقلاب في التاريخ (انقلاب الرجل على المرأة) ، قيام الزواج الأحادي والعائلة الأحادية وملحقاتها. لقد قام هذا الشكل من الزواج على أساس رجل واحد مقابل امرأة واحدة. ومن الناحية التاريخية أصبحت السيادة للرجل داخل العائلة. ولم يكن في الواقع أحاديا إلا للمرأة التي فرض عليها حفاظا على بقاء ملكية وممتلكات الرجل في خط نسبه. ولدعم دور العائلة والزيادة في ممتلكاتها التجأ الرجل إلى تعدد الزوجات (La polygamie) وإلى العهارة المقدسة (كما كان الحال عند الفراعنة واليونان القديمة) والغير المقدسة. وقد ارتبط مفهوم الخيانة الزوجية في نشأته بهذه الحقبة. أما مؤسسة العهارة (أقدم مهنة في التاريخ) وما ارتبط بها فقد كانت أشياء في خدمة الرجل وما جرؤ أحد على اتهامه بالخيانة الزوجية ، وانتقاما لنفسها ستلجأ المرأة إلى علاقات جنسية خارج مؤسسة الزواج تحت طائلة الموت إذا هي ضبطت وشك في إخلالها.

### IV- الحب والزواج والجنس في ميزان المجتمع الطبقي:

1- لم يكن الحب منذ نشأة الحياة الاجتماعية لدى الإنسان شيئاً فوق المجتمع أو ظاهرة مجردة فيه. وإذا كان الحب كظاهرة اجتماعية يتأثر بعوامل البيئة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها للمجتمع فإنه بدوره يقوم بتأثير – كعامل نفسي اجتماعي – معين من داخل العلاقات الاجتماعية القائمة خاصة وأنه يتدخل في العلاقة التي تضمن استمرار المجتمع وتجديده: علاقة المرأة والرجل. إن وضع نظام أخلاقي يقنن هذه العلاقة ويضع لها قيماً تستمد منها مضمونها ، قد أجهد فكر الإنسان منذ القديم وقد تدخلت الإيديولوجيا بأشكالها المختلفة (دين ، أسطورة... الخ) للإجابة عن هذا اللغز. وإذا كانت المفاتيح قد تغيرت -كما تقول كولونطاي- فإن اللغز ما زال قائماً. وليس معنى هذا أن اللغز لم يتغير بل على العكس فإنه يواكب عناصر التطور الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والحضارية للمجتمع مما يضيف عليه صبغة الحركية التي تلازمه ويجعل الناس في كل مفترق طرق تاريخي يحтарون في أمره ، ويجهدون أنفسهم من أجل حل هذا اللغز الأبدى.

والحقيقة أن الحب عرف في مساره الطويل تطوراً غذته هذه الخبرة الطويلة من الأحاسيس والعواطف والمشاعر لدى الإنسان الذي أصبح يتوفر على رصيد حضاري وثقافي يستطيع أن يغني به نظرتة للحب. وتكاد المجتمعات البشرية في مراحل تطورها التاريخي تختلف بعضها عن البعض بأسلوب وطرق ومضمون الحب لديها.

2- ففي المجتمعات الأولى كانت رابطة الدم تشكل الأساس والمعيار الأخلاقي الأول في علاقة المرأة والرجل. وكان ما يجمعهما في ظل العلاقات المشاعية هو خليط أو على الأصح نسيج من الحب الأخوي (حب الأشقاء والشقيقات: انظر أعلاه) والحب الجنسي (انجذاب نحو شخص من الجنس الآخر). ففي المشاعة المنعزلة والمنغلقة على نفسها ، القليلة في حجمها والمهددة باستمرار بالانقراض ، كان من اللازم على سبيل المثال تعزيز العلاقة بين الأخت والأخ. وضمن العلاقات التي كانت قائمة -كما تقول كولونطاي- ما كان لينظر للمرأة التي تضحي لرجلها نظرة احترام.

ومع الانتقال من المشاعة إلى مرحلة أعلى كانت التشكيلة الاجتماعية الجديدة هشة وضعيفة وتبحث عن أشكال من العلاقات الروحية والمعنوية التي توحيها وتعزز تضامنها نسبياً. ففي ظل تشكيلة اجتماعية جديدة عرفت أول البنات السياسية الطبقيّة كانت العلاقة المنظور إليها باحترام هي العلاقة بين شخصين (رجل وامرأة) ينتميان إلى نفس القبيلة ، والعاطفة الملائمة أكثر لا علاقة لها بالحب بين الجنسين . فكان هناك نوع من الدمج بين الحب والصداقة لصالح القبيلة ووحدتها أي دعم تحالفاتها وروابطها بحسب الضرورة. المرأة لا قيمة لها من الناحية الاجتماعية وقد شهد التاريخ حالات كان الرجل فيها يترك زوجته لصديقه أو لضيفه احتفاءً بمقدمه. الحب هنا قائم لمصلحة القبيلة والمجتمع ويخضع لمصلحتها. بين الصداقة والإخلاص للزوجة اختار المجتمع الإخلاص للصداقة التي كانت تقدر كثيراً وتقام لها الطقوس

والمراسيم. وهناك كثير من الأساطير التي تسجل هذه الحقبة من التاريخ البشري. غير أنه من اللازم إضافة أن العبيد كقوة منتجة رئيسية في عديد من هذه المجتمعات كانت مقصاة من هذه القيم لأن العبد مثلاً في المجتمع اليوناني والروماني القديمين كان يعتبر حيواناً يباع ويشترى ويقتل ويخصى لمصلحة سيده ولمصلحة مجتمع الأحرار. إن احتياج المجتمع للعبيد كقوة إنتاجية هو الذي سمح لهم بالتوالد تماماً كما هو الحال بالنسبة للحيوانات الداجنة.

3- في المجتمع الإقطاعي تزايد اهتمام العائلة الأحادية (الكبيرة) بالحفاظ على مصالحها المادية وبقاء ممتلكاتها المشتركة ضمن خط نسب الأب الكبير للعائلة (Le patriarche)، لذلك استندت القيمة العليا للمجتمع على واجب الفرد اتجاه العائلة الكبيرة واتجاه تقاليدها وروابطها القائمة على العادات العائلية المتوارثة. هكذا فالرجل لا يختار زوجته بمحض إرادته فأحرى أن يكون ذلك على حساب مصالح العائلة. وإن فعل ذلك يتعرض لعقوبات صارمة. الزواج لا ينفصم مدى الحياة لدى مسيحيي القرون الوسطى، وتتدخل فيه الكنيسة ورئيس العائلة وإرادة الإقطاعي السيد (Suzerain). كان المجتمع الإقطاعي لا يؤمن بضرورة تعايش الحب والزواج، وغالبا ما كان يؤدي العكس إلى كارثة بالنسبة للمرأة والرجل اللذان يتحابان أو يضعان الحب في المرتبة الأولى في علاقتهما. وقصص القرون الوسطى مليئة بحكايات ممن أطلق عليهم فيما بعد شهداء وشهيدات الحب. وقد عاش المجتمع الإقطاعي على حروب داخلية بين الإقطاعيين أنفسهم أو بين هؤلاء والفلاحين الذين كانوا يثورون ضد القهر والاضطهاد وكذلك انتشرت الحروب الموجهة ضد بلدان خارجية باسم الدين وتحت لوائه (الحروب الصليبية)، لذلك وفي ظل هذه الظروف التاريخية كان المجتمع الإقطاعي في حاجة إلى قيم أخلاقية تحقق مآربه وتبررها وتعمل على ضبط علاقاته الطبقية والجنسية. فنظام الفرسان كان يهدف إلى خلق الفارس المتحمس (exalté) لتحقيق بطولات عسكرية تتطلب الجلد والجرأة والجسارة. فلا يخفى ما كان آنذاك من دور للبطولات الفردية!

لكن أين موقع الحب في ظل العلاقات الإقطاعية السائدة وقيمها الأخلاقية؟

في أوروب القرون الوسطى قام الحب على معادلة مستحيلة لضرورة نفسية واجتماعية. فقد كان الفرسان (النبلاء) يختارون حبيبة قلب مستحيلة المنال. وقد كانت حبيبة القلب هذه زوجة إقطاعي آخر تعيش في أرائك حريرية داخل قصر من قصور زوجها الإقطاعي. إنه الحب الأفلاطوني (amour Platonique) الذي ينفي أي علاقة جسدية بين المحب وحبيبته تؤدي إلى إشباع الرغبة الجنسية لديهما. إن هذا النوع من الحب كان يولد لدى الفارس قوة ومعنوية عالية تجعله يحقق البطولات في سبيل ابتسامته أو مجرد نظرة من حبيبة قلبه. وهذا النوع من الحب تأخذه الإيديولوجية الإقطاعية بعين الاعتبار لأنه يضمن مصالح الإقطاع ويساهم في دعم وتعزيز كيان المجتمع الإقطاعي. وإلى جانب الحب الأفلاطوني كقيمة أخلاقية كانت الدعوة إلى التعفف والتعشف في العلاقات الجنسية بين المرأة والرجل، بين الزوج والزوجة، بل إلى الامتناع عنها أحيانا (دعوات الكنيسة والإيديولوجية الطهرانية الرهبانية)، لذلك لا يحب الرجل الفارس امرأة من طبقتة يتزوجها لأن ذلك يؤدي إلى تلاشي المحرك النفسي لبطولاته. وترى كولونطاي أن الفرسان في حماسهم من أجل تطهير الحب من كل مظهر جسدي ومن كل خطيئة، حولوه إلى عاطفة مجردة تماماً عن أساسها البيولوجي. وقد وصل بهم الأمر حد اقتراف حماقات تجعلهم يحبون امرأة لم يرونها قط.

هكذا رأينا إذن أن المجتمع الإقطاعي رفض أن يجتمع تحت سقف واحد الحب والزواج. الزواج من هذا المنظور مجرد نشاط فيزيولوجي يتناقض مع رهافة أحاسيس الحب (نتذكر هنا قولة القديس جيروم المذكورة أعلاه) فكم من النساء فشلن من أجل ذلك!

وفي نفس الوقت وحفاظا على مصالح المجتمع الإقطاعي وتحصينا لوحده كان للحب الأفلاطوني قيمة عليا دعت إليها الكنيسة والإيديولوجيا السائدة. ليس غائبا عنا أن الكنيسة والقيم السائدة كانت تخفي ما كان يقترفه الإقطاعيون الأسياد وغير الأسياد اتجاه البنات والزوجات المنتميات إلى طبقة الشعب من بورجوازية وفلاحين آنذاك. ولم تفت نساءهم فرصة الانتقام لأنفسهن حيث كن يلجأن إلى علاقات جنسية مع الخدم وأبناء الفلاحين التابعين للإقطاعية. ولكن إذا ضبطن كان نصيبهن الإحراق والموت. فالزوج يقبل بل ويحبذ أن يكون لها فارس يعشقها لكن أي علاقة جسدية تؤدي بها إلى الموت خصوصا إذا كانت مع أبناء الفلاحين أو الطبقات الدنيا في المجتمع.

احتلت المسيحية الكاثوليكية حيزا أساسيا في الإيديولوجيا السائدة في المجتمع الإقطاعي الأوربي وذلك لأسباب تاريخية. وقد شكلت المصدر الرئيسي لتشريع أو تحريم القيم والسلوكات الأخلاقية داخل المجتمع الإقطاعي. فكما لدى الديانتين الأخرتين (الإسلام، اليهودية) تبتدأ البشرية عند المسيحية بزواج واحد: آدم وحواء. ومن خلال أسطورة آدم وحواء تكرر فكرة: الرجل هو الأصل والمرأة هي الفرع الذي انشق من الأصل. وإذا كانت الديانات الثلاث تلتقي في هذا فإنها تختلف في التفاصيل الشيء الذي له قيمته التاريخية في التحليل. ويبقى الجوهر مع ذلك قائما. وأبسط قراءة في الخطاب الديني تزكي ذلك، حيث كما تقول غلوريا سترنيم: "أن صوت الله هو صوت الرجل". فحسب المنظور الديني فإن العائلة والزواج الأحادي هما سنة الله في خلقه، حقائق أزلية أرادتها مشيئة الخالق للمخلوق.

المجتمع البشري حسب المنظور المسيحي يبتدأ بزواج واحد والخطيئة الأصلية هي السبب في النزول إلى الأرض. حسب هذا المنظور للعالم، قامت الحياة الإنسانية على الأرض بخطيئة أصلية حين حثت حواء وأغرت آدم بالأكل من شجرة التفاح (أو شجرة المعرفة). فكان أن سبب ذلك غضب الإله الذي كان قد أوصى بعدم الأكل منها. والنتيجة هي نزولهما إلى الحياة الدنيا، إلى الأرض. ويقول عالم الدين المسيحي تارتيليان (Tartullien) بصدد مسؤولية المرأة في ذلك: "أيتها المرأة يلزمك أن ترتدي لباس الحداد، وثيابا رثة، أن تتقدمي طالبة المغفرة، فإنه في دموعك تلك التكفير عن خطيئة إفقادك للجنس البشري. إنك باب جهنم، لقد كنت تلك التي اجترأت على محرم شجرة المعرفة، معرفة الخير والشر، إنك الأولى التي خرقت القانون الإلهي. لقد أغريت ذلك الذي لم يكن الشيطان يجرؤ على مواجهته مباشرة. لقد كنت السبب في موت المسيح".

ولا تختلف اليهودية التي انشقت عنها المسيحية عن هاته النظرة الدونية للمرأة. ففي الصلوات اليومية عند اليهودية يتوجه الرجل إلى الله قائلا: "أشكرك يا رب لأنك لم تخلقني امرأة." وتجب المرأة: "أشكرك يا رب لأنك خلقتني وفق إرادتك".

يمكن على ضوء ما سبق تأكيد أن الخطيئة والجنس يرتبطان ارتباطا سببيا لدى المسيحية. ويتجلى ذلك أكثر من فكرة اكتشاف آدم وحواء أعضاءهما التناسلية. هكذا وطوال القرون الوسطى وحتى الأزمنة الحديثة

ستؤكد المسيحية الكاثوليكية على الرهبانية والطهرانية كقيمة عليا للمرأة والرجل وعلاقتها الجنسية. وحين يفرض عليها مبدأ استمرارية الحياة القبول بالجنس فستتعامل معه باعتباره شرا لا بد منه ولذلك تكررت دعواتها إلى التقشف فيه. هكذا نقرأ عند بلوص الرسول (Saint Paul) "فمن استطاع الاستغناء عنه فليقبل فهذا أفضل". ثم في رسالة منه إلى أقوام اعتنقوا المسيحية يدعون أهل كرنشوش (حسب الإصحاح السابع): "وأما من جهة الأمور التي كتبتم لي عنها فحسب الرجل أن لا يمس امرأة. ولكن لسبب ليكن لكل واحد امرأته وليكن لكل واحدة رجلها". ثم يستدرك "ولكن أقول لغير المتزوجين وللأرامل أنه حسن لهم إذا لبثوا كما أنا. ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا".

هكذا إذن حسب المنظور المسيحي كان ينظر للزواج باعتباره ضررا. وإذا كان لا بد من الضرر فليكن أقل ، والزواج هذا الشر الذي لا بد منه يقبل لأنه يسمح بعدم السقوط في الزلة وتكون الغاية منه هي الإنجاب بهدف التكاثر حتى أنه في سبيل ذلك -كما يقول هادي العلوي- حلل محرما كما حدث للنبي لوط مع ابنتيه (عنصر التكوين: الإصحاح التاسع عشر).

كانت النظرة المسيحية خلال القرون الوسطى للحمل (العملية الإنجابية) متأثرة بشرح أرسطو لذلك. فالحمل يأتي عن طريق الجمع بين مني الرجل (العنصر النشط الإيجابي) ودم المرأة كدم الحيض الذي هو عنصر سلبي). وسيترك ذلك تأثيره على النظرة المسيحية للذة الجنسية خصوصا بالنسبة للمرأة وخاصة ذروتها: النشوة الجنسية (L'orgasme) التي يعرفها ويلهم رايبخ (Wilhem Reich): "... بأنها تعني القدرة على التفرغ التام للجسم عبر تشنجات لا إرادية لذيدة لكل الهيجان والإثارة التي تراكمت في وخلال العملية الجنسية".

هذا التعريف لا وجود له في المسيحية. واللذة المعترف بها هي للرجل فقط. وليس ضروري للمرأة في العملية الجنسية أن تستمتع باللذة مادام عنصر الإنجاب الفاعل هو الرجل وبذرة الحمل هو مني الرجل. والحقيقة أن أوروبا لم تكتشف أن المرأة هي الأخرى تتوفر على إمكانية الوصول إلى اللذة إلا في القرن 19 على يد دعاة التنوير والرومانتيكية. لقد دارت نقاشات طويلة بين فقهاء المسيحية في القرون الوسطى حول وضعية المرأة والرجل في عملية الجماع. واعتبر أغلبهم أن الرجل نشيط وفاعل (agens) بينما المرأة سلبية (Patiens).

ولذلك فالدور الأكثر نبلا في العلاقة الجنسية يعود للرجل. وقد حددوا الوضع الجنسي الشرعي كما يلي: "إن الوضع الطبيعي هو أن تستلقي المرأة على ظهرها والرجل يستلقي على بطنه ، عليه أن يراعي القذف في الإناء المخصص لهذا النبيل". ويقول سانشيز (Sanchez): "إن هذا الوضع ليس فقط ملائم لأنه يسهل اندفاق واستقبال والاحتفاظ على المنى في الإناء النسوي (مهبل المرأة) ، بل لأنه مطابق لطبيعة الأشياء التي تجعل الرجل إيجابيا (فاعلا) بينما المرأة سلبية (مفعولا بها) ، وانقلاب الأدوار في الجماع يعتبر حسب علماء الدين المسيحيين مناقضا للطبيعة لأن المرأة بحكم هذا القلب تصبح إيجابية بينما يصبح الرجل سلبيا. إن الطبيعة تستفزع هذا القلب". وقد ذهب ميتوديوس في تعليقه على كتاب التكوين (La genèse) إلى اعتبار: "أن سبب الطوفان يعود لقلب في الأدوار في العملية الجنسية ، حين استبد النساء بالرجال وفرضوا العكس أي النساء فوق والرجال تحت. وتمشيا مع هذه التصورات تخضع عملية التمهيد والاستعداد للعملية الجنسية لنفس المنطق الرجولي المستبد. هكذا كتب طوماس سانشيز في القرن 17: "أن الرجل يدرك أحسن منها

(المرأة) رغبتها في الجماع".

وتستند هذه الوصاية على المرأة إلى التفسير التالي: "... لأن البرودة والحشمة أكثر حدة عند المرأة منها عند الرجل ، فمن المسموح للمرأة أن تنتظر طلبا واضحا من الرجل لممارسة الجنس (يتحمل واجباته اتجاهها) ، بينما غير مسموح للرجل أن ينتظر أو يتلقى نفس الشيء من المرأة ، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار حتى طلباتها النفسية تماما كما يفعل طبيب لما يهب إلى إنقاذ مريض حتى وهو الوحيد الذي يعلم بهرضه".

من نافل القول أن الكنيسة في تشريحها للعملية الجنسية وفي نظرتها لعلاقة المرأة والرجل خدمت إلى أبعد الحدود المجتمع الإقطاعي (طبقاته السائدة) وسيادة الرجل على المرأة بشكل ترابطي. لقد كانت أداة في خدمة الإقطاع وجزءا من بنياته السياسية والاقتصادية (الدولة غير منفصلة عن الدين) ومشرا أساسيا لاضطهاد المرأة والتعسف على حريتها. فرب العائلة يمثل الكنيسة داخل الأسرة ويجسد المثل الأخلاقية للمجتمع الإقطاعي في قيادته للأسرة الكبيرة.

حين بدأت البرجوازية كطبقة اجتماعية صاعدة تتحرك ، بدأت القيم والمثل الأخلاقية للمجتمع الإقطاعي تتعرض للنقد اللاذع من طرف فلاسفة عصر الأنوار والشعراء والكتاب المتنورين. هكذا أصبح مفهوم الحب الأفلاطوني مرفوضا وبدأت القيم الجديدة الناشئة تؤكد على ضرورة الربط بين الحب والزواج ، مؤكدة ومطالبة بحقوق الجسد. ولم تبق الكنيسة في منأى عن هذه الصراعات. بل تعرضت لهزات كبيرة داخلها أهمها بروز الاتجاه البروتستانتي بقيادة لوثر (Luther) الذي خاض صراعا من أجل إصلاح الدين وانتقد بشدة عزوبة رجال الدين واعترف بالحب كقيمة في الزواج.

وإذا كانت العائلة الإقطاعية تهتم أكثر بالحفاظ على ممتلكاتها وقامت بدور الحارس الأمين لها ، فإن الأساسي بالنسبة للعائلة البرجوازية هو مراكمة رأس المال واستثماره بعقلانية وبحساب دقيق وبتوفير ضروري. لذلك كان البرجوازي في حاجة ليس فقط لربة منزل جيدة ، ولكن لصديقة ومساعدة لزوجها ومن هنا قيمة الحب كعنصر تلاحم بين الزوج والزوجة والأبناء. وقد واكب التطور انتقال العائلة من وحدة إنتاجية إلى وحدة استهلاكية وحارسة للرأسمال المتراكم. لقد قسم المجتمع الإقطاعي الحب إلى قسمين:

- حب جنسي محض يتم بالزواج أو ملحقاته العهارة وغيرها ، وتكون فيه مصلحة العائلة فوق كل اعتبار ولا ضرورة لاتفاق الزوجين حتى يتم الزواج.

- حب نبيل (أفلاطوني) (حب الفارس لحبيبة قلبه) ومستحيل لا يهدف إشباع الرغبة الجنسية بل يتنزه عن ذلك ويقوم بتجريد الحب لحد حماقة.

بينما قامت القيم الجديدة للمجتمع البرجوازي على رفض هذه المثل الأخلاقية ودعت إلى حب يضع حدا لانفصام الجانب المعنوي عن الجانب المادي ، ويقول بزواج يقوم على الجسد. إنها دعوة إلى ثنائية تجمع بين الجسد والعاطفة. وقد ارتطمت بجدار العادات والتقاليد التي كانت تحملها طبقات أخرى من المجتمع خاصة لدى الفلاحين لاستمرار وبطئ تغيير بنيات العائلة القروية كوحدة اقتصادية إنتاجية ولموقع هؤلاء من عملية الإنتاج الرأسمالي حيث كانوا يمثلون أنماطا وأشكالا من الإنتاج ما قبل رأسمالية.

لقد لعبت البرجوازية دورا هاما في إغناء مفهوم الحب وتطويره ، لكن البرجوازية وضعت الحب في قفص غير ذهبي لأنها جعلته وسيلة ومطية للإغناء ولتحقيق أهداف العائلة البرجوازية في توسيع مصالحها المادية

والمعنوية. ولذلك كانت الأولوية لمصالح العائلة واستمرار هذه المصالح في التزايد. والقيمة الكبرى هي خدمة العائلة ولو كان ذلك على حساب المجتمع. ومن أحشاء المجتمع الرأسمالي نشأت طبقة جديدة لا تحمل مواصفات الطبقة البرجوازية ، طبقة لا تنتمي للماضي ولكن للمستقبل ، طبقة لا توجد لها ما تفقده سوى قيودها ، طبقة تحمل مشروعا تاريخيا جديدا هو المشروع الشيوعي الذي تنعدم فيه كل أشكال الاستغلال والاضطهاد القومي والجنسي. ورغم أن اضطهاد المرأة مستمر حتى داخل الأسرة البروليتارية ، فلأول مرة تفقد الأسرة دورها التقليدي ولأول مرة تتوفر شروط مادية جديدة لتحرر المرأة ولتحرر الرجل على حد سواء. فتحرر المرأة جزء من إستراتيجية شمولية لتحرر البروليتاريا ، لكنه جزء هام وذو خصوصية لا بد من إدراكها لتكتمل صورة النضال من أجل تعميق تحرر المجتمع ككل. فهل تمت الإجابة عن هذه الإشكالية لحد الآن وهل وجدت صيغها النظرية والعملية في تجارب تاريخية ملموسة ؟

يضيق الحيز عن الجواب على هذا السؤال ، لكن إجمالاً يمكن القول أن الثورات الاشتراكية الأصيلة قدمت الكثير في هذا الباب. ومع ذلك يستدعي المنطق الثوري للاشتراكية ضرورة قيام النساء بثورة داخل الثورة لتحطيم آخر قيود تحررهن والتقدم نحو بناء المجتمع الشيوعي.

المقال هو في الأصل عبارة عن وجهة نظر دافع عنها الكاتب ضمن نقاشات مع مجموعة من المناضلات الألمانيات ينتمين إلى مجموعة "أمستي" لمدينة كولون الألمانية ، ضمنهن الكاتبة الألمانية Renate Heine. و دار النقاش حول وضع المرأة المغربية من خلال مدونة الأحوال الشخصية ليتشعب ويتطور إلى نقاش عام حول وضع المرأة التاريخي وعلاقتها بالرجل خاصة أن المناضلات الألمانيات كن ينتمين إلى إيديولوجيات مختلفة (المسيحية ، العلمانية ، الاشتراكية).

فؤاد الهيلالي

السجن المركزي القنيطرة

23 غشت 1983

أهم المراجع المعتمدة من طرف الكاتب:

1. كتاب "تحرير المرأة" (بالفرنسية Bibliothèque Laffont) غلوريا ستيرنيم
2. كتاب "الجنس الآخر" (بالفرنسية: Le deuxième sexe) سيمون ذو بوفوار.
3. كتاب "تاريخ الحركات النسائية في فرنسا" (Maité Abistur et Daniel Armogathe).
4. كتاب "أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة" فريدريك انجلس.
5. كتاب "المرأة والاشتراكية" أغست بييل.
6. كتاب "محاضرات حول تحرر المرأة" ألكسندرا كولونطايا.
7. كتاب "المرأة الجديدة" ألكسندرا كولونطايا.
8. كتاب "الماركسية والثورة الجنسية" ألكسندرا كولونطايا
9. كتاب "الثالوث المحرم" هادي العلوي.
10. كتاب "الثورة الجنسية" ويلهلم رايب.
11. مقالة "النساء: طائفة ، طبقة أو جنس مضطهد؟" إيفلين ريد.
12. كتاب "موجز الاقتصاد الماركسي" أرنيسست مانديل (حول مفهوم الفائض).



13. كتاب "الرأسمال" كارل ماركس (حول سيرورة تطور التبادل انظر فصل التبادل ، الكتاب الأول).
14. كتاب "المخطوطات الاقتصادية والفلسفية" كارل ماركس.
15. كتاب "الجمهورية" أفلاطون.
16. كتاب "الجنس والغرب" (Jean Louis Flandrien (Editions Seuil).
- 17..مقالة "الفرويدية وأسطورة دونية المرأة" بيتي فريدان. (Petty Fridan) (دراسات عربية عدد يناير 1982).
18. كتاب "وظيفة النشوة الجنسية" (La fonction de l'orgasme) ويلهلم راخ.
19. كتاب "المرأة والجنس" نوال السعداوي.
20. كتاب "المرأة هي الأصل" نوال السعداوي.

### هوامش:

1. تنتقد بوفوار انجلس حول كتابه أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة " في القضايا التالية:  
انجلس حسب بوفوار يقيم خلطا بين تعارضين: - التعارض بين الجنسين و- التعارض الطبقي. لذلك اعتبر (حسب بوفوار دائما) أن نظام الملكية الخاصة هو أصل ومنبع الصراع القائم بين المرأة والرجل.  
تعتبر بوفوار أن وجود المجتمع الأموي مجرد وهم لأنه لم تكن تبعية النساء منعدمة في البداية ثم نشأت هكذا في يوم من الأيام. ثم إن السلطة ، الأطفال ، الأرض كانت دائما ملكا للرجل رغم ما كان من تأليه للمرأة وتقديس لها (المرأة الإلهة والساحرة) ، ولكن في العصور القديمة الأولى نلاحظ الفصل القائم بين الأنشطة والأعمال التي هي من اختصاص الرجل وتلك التي تختص بها النساء. إن المرأة تنجب الأطفال بقدر ما تسمح لها حياتها الجنسية بذلك وبخلاف الحيوانات لا تعرف فترات العقم. إن هذا الثقل الذي يبقها في المنزل ، يمنعها من ممارسة سلطتها على العالم. الرجل يخضع الطبيعة لرغباته ، يخترع الأدوات ويتقنها ، يعين نفسه رئيسا (Chef) لأنه هو الذي يأتي بالمواد الضرورية للعيش " (المصدر كتاب "الجنس الآخر") ملحوظة: لا ننوي هنا القيام بنقد لأطروحة بوفوار ولكن قمنا بتقديم الطرح المناقض لها عبر استشهاد من مقالة إيفلين ريد التي تطابق الطرح الماركسي. وللمزيد من التدقيق انظر كتابنا "حول مرجعيتنا الماركسية في العمل النسائي".
- 2..في حديثنا حول أنواع الزواج في المشاعات البدائية اكتفينا بشكلين فقط وللمزيد من التعميق انظر كتاب: "أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة" لفريدريك انجلس.
3. نموذج مريم العذراء الأم يشير إلى أن المرأة إذا أرادت أن ترتقي إلى الله عليها أن تتخلي عن جسدها لصالح خدمة الله والتكفير عن الخطيئة الأصلية.

## الماركسية اللينينية و التنظيم النسائي

"إن المساواة الحقيقية وليست الشكلية بين المرأة والرجل لا تقوم إلا في إطار نظام تكون فيه المرأة العاملة سيدة وسائل الإنتاج والتوزيع ومساهمة في إدارة هذه الوسائل ، تعمل في نفس الظروف التي يعمل فيها سائر أعضاء المجتمع العامل. بكلام آخر لا يمكن للمساواة أن تحقق إلا بقلب النظام الرأسمالي وإحلال الأشكال الشيوعية محل الأشكال الرأسمالية." "تحرر المرأة العاملة" - ألكسندرا كولونتايا.

"إن التحرر الكامل للمرأة ، ومساواتها بالرجل ، هو الهدف النهائي لتطورنا الثقافي ، وهو أمر لن نستطيع قوة على الأرض أن تحول دون تحقيقه ، ولكنه ليس ممكناً إلا على أساس تحول يلغي كل سيطرة للإنسان على الإنسان. ومن ثمة يزيل سيطرة الرأسمالي على العامل. وعندئذ فقط سيصل التطور الإنساني إلى ذروته. وسيأتي أخيراً "العصر الذهبي" الذي ظل الناس يحلمون به آلاف السنين والذي تاقوا إليه. فسوف توضع نهاية للسيطرة الطبقية مرة واحدة وإلى الأبد بالنسبة للجميع ، وستنتهي معها سيطرة الرجل على المرأة." "مجتمع المستقبل" - أوغست بيبل.

### I. تقديم:

إن المتتبع لتاريخ الحركة النسائية الاشتراكية في مراحلها الأولى لابد أن تستوقفه ثلاث ملاحظات أساسية حول مرحلة النشأة والتطور:

- الملاحظة الأولى:

تلك العناية المبكرة بقضية المرأة من طرف الفكر الماركسي والتي استمرت على امتداد القرن 19.. فقد ربطت الماركسية تحرر المرأة بتحرر المجتمع حتى قبل صدور البيان الشيوعي سنة 1848 ، ففي "المخطوطات الاقتصادية الفلسفية" (كارل ماركس) كتب ماركس يقول سنة 1844: "فلا يمكن أن تكون حرية ، ولم تكن قط ، ولن تكون يوماً حرية حقيقية طالما لم تتحرر المرأة من الامتيازات التي يكرسها القانون للرجل ، طالما لم يتحرر العامل من نير الرأسمال ، طالما لم يتحرر الفلاح الكادح من نير الرأسمالي والملاك العقاري والتاجر".

ومذاك عالجت الكتابات الماركسية موضوع المرأة في مناسبات عدة ولأغراض محددة مبينة جذور الاضطهاد الطبقي والتاريخية ومستخلصة من نتائج التحليل شروط تحرر المرأة التي هي من تحرر المجتمع برمته. وفضلاً عن المخطوطات المذكورة أعلاه لابد من ذكر "البيان الشيوعي" (كارل ماركس ، فريدريك انجلس: 1848)، كتاب "الرأسمال" (كارل ماركس: 1867). "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" (انجلس: 1888)، ثم كتابي "المرأة والاشتراكية" و "مجتمع المستقبل" (أوغست بيبل: 1879).

وإذا كانت كتب ماركس وانجلس معروفة بما يكفي فلا بد من التذكير بأن كتاب "المرأة والاشتراكية" (بيبل)

قد لعب دورا كبيرا في تطور الحركة النسائية الاشتراكية. ذلك أن يبيل أقام في هذا الكتاب صلة وثيقة بين قضية المرأة وبين الهدف الطبقي العام للعمال ونبه إلى الحاجات الخاصة والمطالب الخاصة بالنساء والى السمات المميزة للمرأة بوصفها امرأة.

- الملاحظة الثانية:

هو أن حركة النساء العاملات باعتبارها جزءا من الطبقة العاملة ، قد ولدت في رحم المجتمع الرأسمالي ، وقبل أن يحصل تواصلها مع الفكر الاشتراكي ، قد ظلت لمدة طويلة كما هو الحال بالنسبة لمجموع الطبقة ، عرضة لتأثيرات الفكر البرجوازي باعتباره إيديولوجيا وسط الطبقة العاملة (Idéologie au sein de la classe ouvrière). لكن لا بد من تدقيق الأمور لأن نمو الوعي الذاتي (الطبقي) أكثر تعقيدا عند المرأة العاملة منه عند الرجل العامل. حقا المرأة العاملة عضو في الطبقة العاملة ، - كما تقول ألكسندرا كولونتاى - قبل أن تكون أي شيء آخر تعاني الاستعباد والحرمان من الحقوق المدنية ، يضطرها النضال من أجل تحررها إلى النضال قبل كل شيء لتحرر طبقتها بأسرها. وحتى لا نقف عند "ويل للمصلين" ، فالمرأة العاملة ليست فقط عضوا في طبقتها بل هي كذلك في الوقت ذاته ممثلة لنصف الجنس البشري ، وهي ليست فقط عاملة أو مواطنة بل إنها كذلك أما وحاملة الغد في أحشائها ، فمن هنا خصوصية وضعها وخصوصية مطالبها التي لم يكن سهلا على العقلية الذكورية حتى داخل الطبقة العاملة إدراكها وبناء تصورات صحيحة حولها.

فنبذ النساء والتمييز ضدهن يولد عدم المساواة بين المرأة والرجل سواء في العمل ، في الأسرة ، في السياسة ، في العلاقة بين الجنسين ، لذلك بقيت المرأة تحتل دائما "مركزا ثانويا".

إن نمو الوعي الذاتي لدى المرأة يصطدم بمعيقات أكثر تعقيدا. فلكي تبلغ المرأة العاملة مرحلة نضج الآراء التي يبلغها العامل العادي ، فهي ملزمة بأن تحقق قطيعة كاملة مع تلك التقاليد والمفاهيم والقيم الأخلاقية الذكورية التي ترسب داخل كيائها بسبب التربية ، مشكلة عقبة كأداء في طريق بلوغ الوعي الطبقي لديها.

وكما استعملت البرجوازية الطبقة العاملة في مواجهة الإقطاع ، ستستطيع الحركة النسوانية البرجوازية التي هي ممثلة لمصالح النساء البرجوازيات في نضالهن من أجل تحسين أوضاعهن داخل طبقتهن أن تجد لها مواطن قدم داخل الحركة النسائية العمالية.

وكما استطاعت الطبقة العاملة في تحالفاتها الأولى مع البرجوازية (انظر البيان الشيوعي) أن تكتسب ثقافة سياسية ستوجهها فيما بعد ضد عدوها الطبقي ، كذلك استفادت الحركة العمالية النسائية في مراحل محددة من هذا التأثير ، لاكتساب وعي أكثر خصوصية بالمطالب النسائية. ثم بعد ذلك مع نمو وعيها وتوفير الشروط الموضوعية لنشأة حركة نسائية اشتراكية ، ستضع حدا فاصلا بين الحركة النسائية البروليتارية والحركة النسائية البرجوازية.

وفي انتظار نضج الشروط الذاتية والموضوعية لنشأة حركة نسائية اشتراكية ، انضمت النساء إلى تنظيمات عمالية واتحادات وأحزاب دون أن يترافق ذلك مع النضال في مجالات نسائية".

- الملاحظة الثالثة:

لقد انقضت أكثر من أربعين سنة على نشأة الفكر الماركسي ، قبل أن تستطيع الحركة الاشتراكية إيجاد طريقها الخاص للعمل وسط المرأة العاملة.

صحيح أننا لا نستطيع أن ننكر تلك المحاولات المبكرة لطرح العمل وسط النساء العاملات التي قام بها جيل الرواد الأوائل ، فلويزا أوتا (مناضلة ألمانية) قد ألقى خطبة في أخوية للعمال سنة 1848 (ودادية : amicale) مشيرة إلى ضرورة إشراك النساء في التنظيمات العمالية. وكان ماركس وراء القرار السابع الذي اتخذه مؤتمر مندوبي الأممية الأولى المنعقد بلندن من 17 إلى 23 سبتمبر 1871.

ونص القرار على مايلي: "يوصي المؤتمر بتشكيل فروع نسائية داخل الطبقة العاملة ، شرط أن لا يمس هذا القرار بوجود أو بتشكيل فروع تضم عمالا من الجنسين".

وبعد تقديم هذا القرار المتخذ من طرف المجلس العام أمام المؤتمرين ، برر ماركس موقفه بأنه يرى ضروريا تأسيس فروع نسائية محضة في البلدان التي تستخدم فيها الصناعة النساء بأعداد كبيرة. إن النساء يلعبن دورا كبيرا في الحياة ، يعملن في المصانع ، يشاركن في الإضرابات... إن لهن حماس أكثر من الرجال. وفي منتصف ثمانينات القرن 19 ، وفي ألمانيا ، قامت المناضلة الاشتراكية وليام شك بتأسيس جمعيات للتثقيف الذاتي ونوادي نسائية للعاملات لكن السلطات الاستبدادية في ألمانيا آنذاك وضعت حدا لهذه التجربة بمبرر القوانين التي كانت تمنع النساء من العمل النقابي والسياسي.

ورغم كل هذا وإلى حدود 1896 تاريخ انعقاد مؤتمر غوتا للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذي وضع لأول مرة قواعد العمل التنظيمي والتحرير الخاص والمستقل بين النساء ، ظل الاتجاه السائد داخل الأحزاب الاشتراكية آنذاك يحكمه منطق تبسيطي اختزالي للحركة النسائية لا يراها إلا مندمجة بالحركة العامة للطبقة العاملة دون إدراك لخصوصية العمل وسط النساء العاملات.

وقد يثير هذا التفاوت بين التقدم النظري للفكر الاشتراكي في طرحه لجوهر المسألة النسائية ، والتطور البطيء للوعي السياسي (والتصور التنظيمي المرتبط به) بخصوصية العمل النسائي وإشكالياته ، عدة أسئلة أهمها:

- هل مرد ذلك إلى الفكر الاشتراكي نفسه ؟ - أم أن هناك عوامل أخرى محددة لعلاقة الفكر والنظرية بالواقع التاريخي ؟.

إن الفكر الاشتراكي العلمي هو نتاج الصراعات الطباقية للمجتمع الرأسمالي الذي درس ماركس أهم قوانينه الاقتصادية وحللها وبين تاريخية هذا النمط الإنتاجي السائد في التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية. أما نظام الباطرياركا فهو شكل اجتماعي أقدم من الرأسمالية عبر عشرات القرون من تاريخ البشرية وخدم المجتمعات الطباقية وظل في خدمة الرجل. لقد حطمت الرأسمالية الأسس المادية للعائلة البطريركية الواسعة. وخلقت بدلها العائلة النووية لكن دون القضاء على الأسس المادية لاضطهاد المرأة داخل الأسرة. لقد استوعبت الرأسمالية نظام الباطرياركا في شروط تاريخية جديدة ومفصلته ضمن آليات الاستغلال الرأسمالي الطبقي والاضطهادي للمرأة. إن الإيديولوجيا البطريركية وثقافتها الذكورية القائمة على الميز الجنسي ضد المرأة ، تخترقان كل البنى الطباقية للمجتمع الرأسمالي. فلا حدود مغلقة بين الطبقات إذ لا وجود للبروليتاريا بدون البرجوازية والعكس صحيح. فضلا عن هذا توجد حالات انتقالية مستمرة لفئات اجتماعية تتدهور حالتها الاقتصادية فتغذي صفوف الطبقة العاملة بأعداد جديدة من العمال يحملون معهم ثقافة وإيديولوجية الطبقات المندحرة.

إن الحزب السياسي الطبقي هو نتاج الصراعات الطبقيّة ومكوناتها المختلفة يتأثر بها ويؤثر فيها. وهو بذلك لا يستطيع الإفلات من تأثيرات الإيديولوجيا البطريركية حتى في صفوفه. إن سيرورة تشكل الوعي الطبقي لا يمكن فهمها خارج العلاقة المتناقضة والجدلية التي تجمع الحزب والطبقة: علاقة ترابط وانفصال في آن واحد.

لقد كانت ألمانيا بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا بلدا متخلفا من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. بريطانيا وفرنسا قامتتا بثوراتهما البرجوازية الأولى سنة 1689 والثانية سنة 1789.. بينما ألمانيا فشلت ثورتها البرجوازية سنة 1848. هذا التأخر التاريخي طبع الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد. لكن ألمانيا بالرغم من ذلك كانت البلد الذي عرف انتشارا سريعا للفكر الاشتراكي وسط الطبقة العاملة ابتداء من سبعينيات القرن 19.. واستطاعت الطبقة العاملة الألمانية بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن تحقق العديد من المكتسبات وتصبح في طليعة البروليتاريا العالمية.

اقتصاديا كان على ألمانيا أن تنتظر مجيء ثمانينات وتسعينيات القرن 19 لتلتحق تدريجيا بفرنسا وبريطانيا. وفي هذه الحقبة عرفت الرأسمالية اتساعا كبيرا على المستوى الصناعي رافقه الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية واتساع السيطرة الإمبريالية على بلدان "العالم الثالث". بموازاة مع هذا التطور، اتسع حجم اليد العاملة النسائية وأصبحت ذات وزن اجتماعي كبير. لكن جل النساء اللواتي اقتحمن ميدان العمل المأجور كن غير منظمات وأصبحن بسبب تدني وعيهن واستغلال الرأسماليين لهن، يهددن بتخريب نضالات العمال المنظمة، لقد أصبح تنظيمهن ذا إلحاحية كبيرة بالنسبة للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والنقابات التابعة لها. وبعد فترة من النقاش والجدال حول أسلوب تنظيم النساء بحكم تنوع التجارب والأشكال التنظيمية تغلب ما سمي "بالأسلوب الألماني" القائم على دمج النصفين النسائي والرجالي من الطبقة العاملة في التنظيم الحزبي الواحد، مع الاحتفاظ باستقلالية في التحريض بين النساء العاملات.

## II. الماركسية اللينينية ونظرية التنظيم النسائي:

إن التصورات التنظيمية للعمل النسائي بما هي مبادئ عامة وإجراءات تنظيمية يحكمها أساسا الخط الإيديولوجي والنظري وقاعدتهما النظرية الماركسية اللينينية. وتضاف إلى هذه القاعدة تجارب الحركة الشيوعية العالمية وخبرات الحركة النسائية الاشتراكية العالمية وثورات الشعوب ضد الاستعمار والإمبريالية.

### 1. التصورات العامة:

ترسم هذه المبادئ المنطلقات النظرية والأهداف العامة التي يركز عليها منظورنا الاشتراكي لتحرير المرأة. وتتحدد بما يلي:

- ضرورة إعطاء الأولوية للصراع الطبقي في نظرنا للقضية النسائية باعتبارها جزءا من القضية الاجتماعية العامة. فتحرر النساء والنضال من أجل انعتاقهن جزء من النضال الذي تخوضه الطبقة العاملة والكادحون (رجال ونساء). فهو كذلك يندرج ضمن الوحدة الطبقيّة لكل المستغلين والمضطهدين المرتكزة على وحدة

الهدف: تحقيق الاشتراكية وبناء المجتمع الشيوعي.

- ضرورة الإنطلاق من الأطروحة الماركسية التي ترى أن اضطهاد النساء تاريخيا ، قد تم عن طريق نفس القوى والعلاقات الاجتماعية التي ولدت اضطهاد طبقة من طرف طبقة أخرى ، وعرق من طرف عرق آخر ، وأمة من طرف أمة أخرى. وهذه القوى والعلاقات تتمثل في المجتمع الطبقي ومؤسساته: الملكية الخاصة ، العائلة الأبوية ، الدولة. وبالنسبة لنا فإن الرأسمالية باعتبارها مرحلة عليا في تطور المجتمع الطبقي ، قائمة على الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الجنسي ، هي المسؤولة أساسا عن الانحدار الذي تعيشه المرأة في عصرنا.

- اعتبار الأطروحة الماركسية القائلة بأن النساء يشكلن جنسا مضطهدا لأسباب اجتماعية ، طبقية وتاريخية. وبناء عليه ، يرفض الماركسيون اللينينيون التفسيرات الخاطئة التي تعتبر أن سبب دونية المرأة يعود إما إلى عوامل بيولوجية تارة أو إلى النظام البطريكي تارة أخرى. إن هذه الأطروحات الخاطئة لا تدرك أن الأمومة في المشاعة البدائية كانت "وظيفة اجتماعية" وهي بذلك لم تعق المرأة التي كانت تحتل موقعا رفيعا داخل العشيرة المشاعية. أما اختزال السبب في نظام الباطرياركا دون غيره ، يتغافل حقيقة تاريخية ، هي أن الباطرياركا كتكوين اجتماعي لازم المجتمعات الطبقيّة منذ نشأتها إلى الآن ، فهو إحدى مؤسسات المجتمع الطبقي. وليس أقل خطأ الأطروحة النسوانية التي ترى أن النساء يشكلن طبقة. هاته الأطروحة الأخيرة تفتقد إلى أي أساس مادي في تحديدها الطبقي رغم ادعاء بعض دعايتها انتفاءهن إلى الماركسية. فبماذا تعرف الطبقات؟:

حسب التعريف اللينيني: "تسمي الطبقات الاجتماعية مجموعة كبيرة من الناس تتميز ب:

\* المكانة التي تحتلها في نظام الإنتاج الاجتماعي محدد تاريخيا.

\* علاقاتها (في أغلب الأحيان محددة ومكرسة بالقوانين) اتجاه وسائل الإنتاج.

\* دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل وبالتالي بأهمية نصيبها من الثروة الاجتماعية التي تتوفر عليها والطريقة التي تحصل عليها.

\* الطبقات هي مجموعة من الناس بإمكان طرف منها أن يملك عمل الطرف الآخر. وذلك نتيجة المكانة المختلفة التي يحتلها داخل بنية محددة للاقتصاد الاجتماعي". "المبادرة الكبرى" مجلد 29 ص 425 لينين.

- الانطلاق من التحليل الماركسي الذي يرى أن الرأسمالية ، كنمط إنتاج تاريخي ، لما أقحمت المرأة في العمل الشخصي المأجور ، قد خلقت أحد شروط تحررها. واعتمادا على المنظور الاشتراكي ، فمساهمة المرأة في العمل والتحرر من الاستغلال الرأسمالي هما المرحلتان الأساسيتان لتحرر المرأة. "إن وضع المرأة مرتبط بشكل لا انفصام فيه باعتبارها إنسان وعضو في المجتمع بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. هنا الفارق بيننا وبين حركة النساء البرجوازية. هذا هو أساس طرح المسألة النسائية كجزء من المسألة الاجتماعية العمالية ، ومن ثمة ربطها بالنضال البروليتاري الطبقي وبالثورة". "بصدد تحرر المرأة" لينين.

من هنا نرى أن الطرح الماركسي اللينيني لتحرر المرأة يناقض النزعات الفردانية البرجوازية الصغيرة التي ترى أن تحرر النساء هو تحرر كل امرأة على حدة. فلا تحرر للمرأة بدون انتصار الاشتراكية ولا اشتراكية بدون مساهمة فعلية للمرأة وتحررها.

-التأكيد على حق المرأة في العمل كمنطلق لتحررها. "ذلك أن مساهمة المرأة في العمل المأجور هو نقطة انطلاق وشرط التحرر السياسي والقانوني والجنسي للمرأة. إن العمل يعطي المرأة ثقة في النضال ضد الرأسمالية ويوفر لها القدرة على مقاومة الاضطهاد الذي تتعرض له داخل الأسرة وداخل المجتمع فضلا عن أنه يمنحها إمكانية الاستقلال المادي عن الرجل. وضدا على التمييز الذي تتعرض له المرأة في العمل ودفاعا عن خصوصيتها كامرأة، يجب أن تحظى مطالب النساء بالمساواة في الأجور، ومن أجل حماية العمل النسوي، ورعاية الأمومة بكل دعمنا." تحرر المرأة العاملة" – ألكسندرا كولنتاي.

-الانطلاق من الاعتبار الذي يرى أن ثورات النساء تشكل فصيلا أصيلا وهاما من فصائل الثورة العالمية للشعوب. ففي سنة 1868 كتب ماركس يقول: "إن كل من يعرف شيئا من التاريخ يعرف أن من المستحيل حدوث تحولات اجتماعية كبيرة دون حركة نسائية". وفي سياق آخر كتب ماركس: "كما أن كل الانقلابات الاجتماعية العظيمة مستحيلة دون خميرة نسائية". وأضاف لينين بدون النساء: "يستحيل وجود حركة جماهيرية حقيقية".

لقد أثبت التاريخ صحة هذه المقولات من خلال الأمثلة الساطعة للثورات البرجوازية في القرنين 18 و 19 وللثورات البروليتارية والاشتراكية (كومونة باريس 1871، ثورة أكتوبر 1917). وثورات التحرر الوطني في القارات الثلاث (إفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا) مثال الثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية والثورة الكوبية والثورة الفلسطينية وغيرها من ثورات القرن العشرين. وإذا كانت لكل ثورة مميزات وخصائصها الطبقية والتاريخية التي تحكم نظرتها إلى المرأة، ورغم أن النساء قد حققن بعض المكتسبات في هاته الحالة أو تلك، خاصة في الثورات الاشتراكية لعصرنا، فإنه بسبب نظرة طبقية ذكورية للمرأة أو بغياب تصور استراتيجي لتحرر المرأة في المجتمع الاشتراكي أو بسبب انتصار الخطوط التحريفية في هذه البلدان، لقد كانت النساء الخاسرات الأكبر من تلك الهزائم أو الانتكاسات. فعلى إذن أن نتعلم من دروس وخبرات النضال النسائي وتوفير الرؤيا الاستراتيجية والأدوات التنظيمية الكفيلة بتحسين مكتسبات النساء خلال سيرورة النضال الثوري من أجل الاشتراكية والمجتمع اللاتبعي.

-ضرورة الاحتكام لنظرة جدلية -تاريخية لتحرر النساء كجزء أصيل من الثورة الاجتماعية الكبرى التي نادت بها الماركسية. إن هذا التحرر لن يسير في خط مستقيم بل لابد من أن يمر من منعرجات وينتظم في فترات ومراحل الهد والجزر الكبرى حتى تحقيق الهدف الأسمى: تحرير النساء من الاضطهاد المزدوج.

إن الشروط الموضوعية والذاتية قد تشكل كوابح أو قد تكون ملائمة لتقدم النضال النسائي، لكن في كل الأحوال فإن تحرر النساء يجب أن يكون من صنع النساء أنفسهن باعتبارهن جنسا مضطهدا. وعلى النساء أن يستوعبن دروس البناء الاشتراكي وبينين من الآن أدوات تنظيمهن الذاتي. إن تحقيق التحرر النسائي سيرورة طويلة ومتواصلة تمر بالضرورة بمراحل وتستدعي باستمرار القيام "بثورة داخل الثورة" سواء داخل التنظيم السياسي أو في المجتمع بعد "انتصار" الثورة.

-إن الطرح الاشتراكي والماركسي اللينيني لتحرر المرأة يقر بدور النساء في نضالهن الخاص باعتبارهن جنسا مضطهدا. وهو بذلك يناقض ذلك المنطق التبسيطي الداعي إلى اندماج حركتهن بالحركة العامة للطبقة العاملة. لقد فندت تجربة النضال النسائي الاشتراكي خطأ هذا الطرح الذي يترك الحركة النسائية العمالية

لقمة سائغة في يد الحركات النسوانية البرجوازية وفكرها البرجوازي.

لكن هذه الخصوصية تستدعي منا بعض التوضيحات:

\*- إن الحركة النسائية التي نسعى إلى بنائها هي حركة جماهيرية تمثل جزءا عضويا من حركة الجماهير الكادحة. "بدون النساء ، لا يمكن أن تكون حركة جماهيرية حقيقية" لينين.

\*- إن اعتبارنا إياها حركة جماهيرية لا يعني حصرا ضمها فقط للعاملات أو الكادحات بل كل المستغلات والمضطهدات وكل ضحايا الرأسمالية.

- إن الطرح الماركسي اللينيني يبني على القواعد التالية:

\*. اعتبار وحدة الخط الإيديولوجي والسياسي والتنظيم الحزبي انطلاقا من وحدة الطبقة العاملة ومشروعها التاريخي وقيادتها للثورة عبر حزبها الطبقي الثوري.

\*. بناء استراتيجية التحرر النسائي انطلاقا من وحدة الهدف (الاشتراكية) التي تستدعي وحدة طبقية لكل المستغلين والمضطهدين أي أولوية النضال المشترك والتضامن الطبقي بين كل الكادحين والكادحات وبين المضطهدين والمضطهدات في سبيل تحقيق الاشتراكية.

وتأسيسا على ذلك:

- لا حاجة إذن لبناء تنظيمات نسائية منفصلة ، كما روجت لذلك أطروحات النساء طبقة. إن هذا الطرح لا أساس له ، لأن النساء الاشتراكيات هن عضوات في التنظيم الحزبي بنفس الحقوق والواجبات التي للذكور ، ومنها واجب الذكور العمل في الميدان النسائي. لكن لا بد للتنظيم الحزبي من خلق إطارات (لجان ، مجموعات عمل...) مهمتها الخاصة ربط النساء بالتنظيم الحزبي عبر القيام بعمل منهجي وسط النساء من خلال إيقاظ وعيهم ودفعهم إلى النضال ضد واقع الاستغلال والاضطهاد. ولأجل ذلك لا بد من إيجاد أشكال تنظيمية ودعائية خاصة بالعمل النسائي. وعند صياغة البرنامج المطلي ، لا بد من استخراج دائم للمطالب التي لها راهنية والانتقال من التركيز على هذا المطلب إلى مطلب آخر حسب الظرفية الملموسة دون إغفال في أية لحظة المصالح المشتركة للطبقة العاملة وعموم الكادحين. فكل مناوشة أو تعبئة منا يقول لينين ستدفع التيارات الأخرى إما أن تكون معنا أو تكشف عن أضعفها.

### 2. مبادئ موجهة للعمل النسائي:

اعتمادا على النظرة أعلاه ، هناك مبادئ موجهة لا بد من مراعاتها في العمل الحزبي والجماهيري:

- ضرورة الانطلاق من المساواة التامة حقوقا وواجبات بين الجنسين داخل المنظمات: التنظيم السياسي ، النقابة ، الجمعيات الخ...

- ضرورة إشراك المرأة في كل أشكال النضال المخاض من طرف البروليتاريا والكادحين والجماهير الشعبية.

- ضرورة خلق أجهزة خاصة للعمل بين النساء ذات ارتباط بكل هيئات الحزب من اللجان القيادية المركزية إلى اللجان المحلية. مع اعتبار العمل النسائي من مهام التنظيم السياسي برتمته (ذكور وإناث وليس الإناث فقط).

- ضرورة اعتماد النظرة إلى الأمومة باعتبارها وظيفة اجتماعية والنضال من أجل فرض حماية المرأة بوصفها



أما.

- ضرورة اعتماد أسلوب تحريض ودعاية انطلاقاً من الوضع الخاص للنساء ، أسلوب قوامه مبدأ "التحريض والدعاية بالعمل" وليس بالنقاش فقط والانطلاق من الممارسة العملية إلى المعرفة النظرية للفكر الاشتراكي. ملحق: كرونولوجيا تاريخية:

في ألمانيا:

- فبراير 1848: صدور "البيان الشيوعي" أول وثيقة برنامجية لحزب ماركسي من تأليف كارل ماركس (1818 – 1883 (وفريدريك انجلس (1820 – 1895).

- 1848: لويزا أوتا ، المناضلة الألمانية تلقي خطاباً في ودادية للعمال تشير فيه إلى ضرورة إشراك النساء في التنظيمات العمالية.

- 1867: صدور كتاب "الرأسمال" الجزء الأول لكارل ماركس.

- 1871: قيام كومونة باريس أول ثورة تستولي فيها الطبقة العاملة على السلطة السياسية. وقد لعبت النساء دوراً بطولياً خلال الأيام التي استمرت فيها الثورة قبل أن يتم القضاء عليها.

- 1871: بإيعاز من ماركس ، صادق مؤتمر مندوبي الأممية الأولى المنعقد بلندن في الفترة ما بين 17 و 23 سبتمبر على القرار السابع الذي جاء فيه:

- "يوصي المؤتمر بتشكيل فروع نسائية داخل الطبقة العاملة ، شرط أن لا يمس هذا القرار بوجود أو بتشكيل فروع تضم عمالاً من الجنسين".

- 1879: صدور كتاب "المرأة والاشتراكية": أوغست بيبل.

- الثمانينات من القرن 19: المناضلة الاشتراكية الألمانية ، وليام شاك تقوم بتأسيس جمعيات للتثقيف الذاتي ونوادي للنساء العاملات. سرعان ما تم القضاء على هذه التجربة بسبب القمع.

- 1888: صدور كتاب "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" لانجلس.

- 1891: انعقاد مؤتمر إرفورت للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. وفي البند الخامس من البرنامج الذي أقره المؤتمر جاء ما يلي:

\* "إلغاء كافة القوانين التي تميز ، حياتياً ، بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحقوق السياسية أو المدنية".

\* لم تعد المسألة تختزل في تحسين ظروف عمل المرأة ولكن أيضاً مسألة تحررها كمواطن وكإنسان.

- 1896: انعقاد مؤتمر "غوتا" للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني حيث كان دور كلارا زتكين (1857 -

1933). بارزا في هذا المؤتمر ، أثارت فيه موضوع العمل الحزبي بين العاملات ، وأرست قواعد قيام عمل حزبي متخصص ومستقل بين النساء. وأوصى المؤتمر بضرورة تركيز التحريض بين النساء ، بالإضافة للدعوة للأهداف العامة للحزب ، على سلسلة كاملة من القضايا النسائية المحضنة مثل حماية العمل النسائي وضمان الولادة ورعاية الأطفال وتربيتهم والتثقيف السياسي للنساء والمساواة للنساء...

يشكل هذا المؤتمر منعطفاً تاريخياً بالنسبة للحركة النسائية الاشتراكية لأنه افتتح مرحلة العمل الحزبي لتنظيم النساء والتحريض المنتظم في صفوف البروليتاريا النسائية.

- 1896: انعقاد المؤتمر الاشتراكي الأممي في لندن ، وخلالها وقع اجتماع خاص ضم حوالي 30 مناضلة

اشتراكية عن إنجلترا ، ألمانيا ، بلجيكا ، أمريكا ، هولندا ، بولونيا . ومن بين نتائجه إقرار ضرورة رسم حد فاصل بين الحركتين النسوية البرجوازية والبروليتارية والتأكيد على ضرورة التحريض الاشتراكي الخاص بين العاملات لجذبهن إلى صفوف حزب الطبقة العاملة .

في روسيا:

- 1906: أسس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي نوادي النساء العاملات في بعض نواحي مدينة بتروغراد دون أخذ إذن مسبق بذلك . وبعد حل مجلس الدوما الأول (البرلمان الروسي) أجبرت هذه النوادي على إغلاق أبوابها .

- 1907: بادر الاشتراكيون الديمقراطيون الروس إلى تأسيس "جمعية التثقيف الذاتي للعاملات" ، كان هدفها اجتذاب أوسع جماهير النساء ذوات الوعي المتدني إلى الحركة الطبقية ، وإدخالهن إلى الاتحادات النقابية وإلى الحزب . لكن النظام القيصري سيقضي على هذه المحاولات سنة 1909 مما اضطر الحركة العمالية إلى الالتجاء إلى العمل السري مرة ثانية .

غير أن ذلك لم يمنع العاملات الاشتراكيات الديمقراطيات من حضور أول مؤتمر نسائي لعموم روسيا ، دعت له حركة الحقوق المتساوية البرجوازية سنة 1908 .

- 1913: قررت الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية عقد يوم المرأة في روسيا ويمكن اعتبار هذا الحدث بدء إدراك الطبقة العاملة الروسية لضرورة القيام بعمل خاص بين البروليتاريا النسائية .

في ألمانيا:

- 1907: في ظل عقد من الزمن ، ستبلغ حركة المرأة العاملة درجة من الاتساع ستسمح بعقد أول مؤتمر أممي للنساء في شتوتغارت بالتعاون مع المؤتمر الاشتراكي الأممي العام ومن قراراته:

\* إنشاء مكتب نسائي أممي: مهمته توثيق العلاقات بين التنظيمات العمالية النسائية في مختلف الأقطار .

\* الاعتراف بصحيفة "غلايشهايت" (المساواة) التي كان يصدرها الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني وكانت تديرها كلارا زتكين ، كصحيفة ناطقة باسم المكتب النسائي الأممي .

- 1910: خلال انعقاد المؤتمر الثامن للنساء الاشتراكيات ، دعت كلارا زتكين إلى جعل يوم 8 مارس يوما عالميا للمرأة .

- 1911: في 8 مارس 1911 تم إحياء اليوم العالمي في أمريكا ، لينتشر بعد ذلك في بلدان أوروبا وفي بلدان العالم .

- 1975: تحت ضغط واسع للقوى التقدمية عموما والمنظمات والحركات النسائية خصوصا التي عرفت تطورا جماهيريا خلال عقدي الستينيات والسبعينيات ، هيئة الأمم المتحدة تعترف بيوم 8 مارس كيوم عالمي للمرأة .

## "العولمة الرأسمالية" و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية

### على المرأة العاملة المغربية

#### 1 - العولمة و شعاراتها المشتقة:

بدءا ، و كما هو معروف ، يعتبر مصطلح "العولمة" ترجمة عربية للكلمة الفرنسية Mondialisation التي هي الأخرى ترجمة غير دقيقة للكلمة الإنجليزية Globalization و تعني الشمولية. بعض العرب المشرقيين يفضلون استعمال كلمة "كوكبة" لترجمة المعنى الإنجليزي.

عموما ، يعتبر الدارسون المختصون أن تداول الكلمة بمعناها الإنجليزي الحديث يعود إلى بداية الثمانينات. ففي هذه الفترة بدأت المعاهد الأمريكية لتدبير المقاولات (Business Management schools) في كل من هارفرد (Harvard) ، كولومبيا (Columbia) و ستانفورد (Stanford) تروج لها. فعرفت انتشارا واسعا خلال عقد الثمانينات عن طريق الصحافة الاقتصادية و المالية الانجلوساكسونية. و بعد ذلك ، تناسلت التعريفات من قبيل "اقتصاد عالمي موحد" و "الاقتصاد الجديد" و "اقتصاد المعلومات" إلى غير ذلك من التمهوهات الاصطلاحية لتغطية على جوهر "الظاهرة" و أبعادها المختلفة.

في كل الحالات ، نجد أنفسنا أمام تعريفات غير بريئة محتوية على جزء كبير من الديماغوجية و الغموض المقصود لتمرير خطاب إيديولوجي جديد يسعى إلى تكريس و تأييد هيمنة الرأسمالية المتوحشة. هكذا قدرنا ، نساق إلى "العولمة" كما تساق الأغنام إلى المذابح! و لا مجال للإفلات من براثنها. و في أحسن الأحوال ، و من "مصلحتنا الاندماج فيها بالعمل الجاد من أجل التكيف معها و تقديم فروض الطاعة لها".

- التكيف إذن ، هي كلمة السر الجديدة!؟

صباح ، مساء ، "تمطرقتنا" بها أبواق الدعاية و الإعلام- المسموع ، المكتوب و السمعي- البصري — المأجور للإمبريالية العالمية و ربيباتها الرثة: برجوازيات "العالم الثالث".

و مفتاح اللغز يتمثل في التزام كل المجتمعات ، و خاصة المنتمية إلى دول "الأطراف" ب "التكيف" و "التأقلم" مع مقتضيات و شروط الاندماج بالعولمة الإمبريالية الكاسحة لكل مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ...

و الآن ، لو طرحنا سؤال "التكيف" (L'adaptation) في بعده الاقتصادي ، لانبسطت أمام أعيننا حقيقته و لقلنا سائلين: بين من و من ؟ و لصالح من سيتم هذا الأخير ؟

إن شعار التكيف مشتق و مستوحى من التحديد الذي يعطيه اقتصاديو "الرأسمالية المتوحشة" لكلمة « GLocalization » التي حسب نظرهم "التعبير عن قوى السوق التي تحررت أخيرا من القيود". و هم بذلك يشيرون إلى الخمسين سنة الأخيرة التي خضعت فيها الرأسمالية الإمبريالية "القيود" ألزمت بها نتيجة

إفرازات ما بعد "الحرب العالمية الثانية".  
- اتساع و بروز الدول الاشتراكية كقوى عالمية وازنة.  
- انتشار المد الثوري لحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث (إفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، آسيا).  
- ظهور الحركة الشيوعية في بعض البلدان الرأسمالية الغربية كقوى سياسية - نقابية مهمة (فرنسا ، إيطاليا...) بحكم دورها الكفاحي-الشعبي في مقاومة النازية و الفاشية.  
- هكذا إذن ، وجدت الرأسمالية العالمية نفسها مضطرة لمعالجة تناقضاتها الداخلية بإعطائها أهمية لدور الدولة الاجتماعي و الاقتصادي لتنشيط الاقتصاد الرأسمالي . فعلى سبيل المثال عولجت مشكلة الأجور العمالية بما يحافظ على التوازنات الاجتماعية و يبعد "شبح" الثورات الاجتماعية عنها (و قد قامت النظرية الاقتصادية الكينزية بالتأسيس لهذا الدور).  
إن خطاب "التكيف" و "التأقلم" و "إعادة التأهيل" لا يعني في منطوقه سوى القبول بمبدأ "إطلاق و تحرير كل المبادلات (بضائع ، خدمات ، أموال) و التقيد بعدم تنظيمها و ضبطها أو التحكم فيها (Déréglementation) أو التدخل للحد من تأثيراتها على كوكبنا.  
إن دعاء هذا الخطاب و المتماهين معهم في كل بلدان المعمور يفتون بضرورة ترك الشركات "المتعددة الاستيطان" حرة طليقة في كل حركاتها. و ليتم ذلك يدافعون عن قابلية كل مجالات الحياة المادية و الفكرية و الاجتماعية (العمل ، المرأة ، البيئة ، الثقافة...) للتبضع (Marchandisation).  
فالعولمة الإمبريالية و شعاراتها المشتقة و المرافقة لها تعني إذن الامتثال و الخضوع لاستراتيجيات الشركات المتعددة الاستيطان و المؤسسات الخادمة لمصالحها (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية...) مما يعني عمليا التخلي عن أي دور للدولة في التنمية و القبول على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي باستراتيجيات التقويم الهيكلي (P.R.E.S, P.A.S) و الاكتفاء بمحاربة الفقر ضمن مقاربة تتخلى عن أي دور للدولة الوطنية في تعبئة الطاقات البشرية و تدبير الموارد المادية و الثقافية للنهوض باقتصاد البلاد ضمن استراتيجية وطنية و شعبية تهدف الخروج من دائرة التخلف و القطع مع التبعية لمراكز القرار الإمبريالي العالمي.

### 2- الحملة الهجومية للرأسمال الإمبريالي المعولم: الظروف و النتائج.

عموما ، إن المطالبة بتحرير المبادلات الدولية قد تمت الدعوة له و التهييء له ، و فرضه على العالم ، ضمن شروط دولية في غير صالح شعوب العالم الثالث حيث تبسط الشركات "المتعددة الاستيطان" و الدول الإمبريالية الكبرى هيمنتها على العالم في ظروف تعرف تصاعدا و توسعا و إحكاما للهيمنة من طرف الشرائح الطفيلية المالية و المضارباتية للرأسمال العالمي المستفيد الأول من التكنولوجيات الجديدة للإعلام و المعلومات. و عرفت تقنيات المضاربات المالية تطورا سريعا ، أعطى للمقامرة في كل شيء إمكانات غير مسبوقة تساعد على توظيف التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية على الصعيد العالمي (تكلفة الإنتاج ، الأجور ، غياب الضمانات الاجتماعية...) لصالح تحقيق أرباح خيالية لدى الشركات "المتعددة الاستيطان". و

دعما لهذا المسار تنشط الحملات الدعائية وتتعقد المؤتمرات الدولية الداعية إلى:

- تحرير الأسواق و عدم الضبط (Déréglementation).

- المناداة بالمرونة (FLEXIBILITÉ) على مستوى التشغيل والأجور.

- تسهيل اللاتموضع (Délocalisation).

- إطلاق و ترك "اليد الخفية" للسوق تتحكم في كل شيء.

• هكذا لا يعدو شعار "التكيف" سوى ذلك القبول بالانصياع و الخضوع لأوامر الأسواق المالية ، حيث التحكم الشامل للشركات المالية الكبرى المرتبطة أشد الارتباط بالشركات "المتعددة الاستيطان" و الأبنك الدولية الكبرى. و قد سمح هذا الوضع بتأسيس إمبراطورية عالمية كبرى تقوم على ما يسميه البعض بـ "اقتصاد الكازينو".

و تركيزا للأفكار يمكن اعتبار "العولمة الرأسمالية" الحالية ، حصيلة لفترة طويلة للتراكم الغير المنقطع للرأسمال أنتج سياسات اقتصادية عمادها الليبرلة (Libéralisation) ، الخوصصة ، عدم الضبط ، الهجوم على الدور الاجتماعي للدولة و القطاع العام ، و ضرب كل المكتسبات و الضمانات الاجتماعية و الديمقراطية للشغيلة و عموم المواطنين. و غير خاف ذلك الدور الخبيث الذي قامت به كل من التاتشيرية ببريطانيا و الريفالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

### 3- "الرأسمالية المعولمة" والتنظيم الجديد للعمل: بعض المستجدات

ليس في وسعنا الآن التطرق إلى كل الجوانب المستجدة في علاقة الرأسمال – العمل في إطار التطور الراهن للرأسمالية العالمية. نعلم جميعا أنه من الناحية التاريخية ، عرفت الرأسمالية توسعها ضمن إطار الدولة القومية. و قد تحقق ذلك حسب سمير أمين عن طريق اندماج ثلاث أسواق:

- سوق البضائع.

- سوق الرأسمال و التكنولوجيا.

- سوق العمل.

الملاحظ الآن ، أنه في سياق التطور الحالي تتم محاصرة سوق العمل و تطويقها بما يخدم مصالح الشرائح المهيمنة داخل الرأسمال العالمي: الطغمة المالية المضارباتية و الطفيلية.

من حيث تنظيم العمل ، كان النموذج الفوردي – التايلوري المتبع منذ بداية القرن العشرين يقوم على منهجية أساسها تجزئ العمل إلى أقصى حد ممكن مع تقليص أقصى للوقت الميت (Temps – mort) و هو ما اصطلح على تسميته بـ Le travail à la chaine. و تاريخيا ، توافق و تزامن هذا الشكل من تنظيم العمل مع استعمال الدول الرأسمالية لأفكار كينز الاجتماعية و الاقتصادية. و كان اللجوء إلى تطبيق هذه النظرية ذو أثر كبير على دور الدولة الاجتماعي (L'état – Providence) ، و مساهمتها في إعادة توزيع الدخل القومي و تقديم خدمات اجتماعية.

و في إطار البحث عن التوازنات الاجتماعية الداخلية ، اضطر الرأسمال بجانب الدور الاجتماعي الذي تقوم به

الدولة إلى تحمل قسط مهم في تكلفة إعادة إنتاج قوة العمل مما كان له انعكاس هام على مجالات الصحة ، التعليم ، السكن ، المعاشات... إلخ.. (يطلق على هذه المرحلة من طرف منظري الرأسمال "السنوات الثلاثون المجيدة").

"غائية الإنتاج" المعتمدة في النموذج الفوردي لتنظيم العمل كانت تخدم ما كان يطلق عليه "المجتمع الاستهلاكي (Société de consommation)"، أي أن ذلك كان يستدعي إشراك أوسع الفئات الاجتماعية في السوق عن طريق الاستهلاك. إذن ، كانت صيغة التراكم الرأسمالي السائدة إلى حدود منتصف السبعينات تلزم الرأسمالية في البلدان الصناعية الكبرى بضمن "الشغل الكامل" (Le plein emploi) و الحفاظ على "استقرارية العمل". لكن هذه الصيغة لتراكم رأس المال بدأت تستنفذ إمكانات تحقيقها نهاية الستينات منتصف السبعينات. وهذا يعني أن الرأسمالية قد استنفذت بالنسبة لهذا الطور وسائل المحافظة على معدل الربح في مستوى مقبول نتيجة الأثر البعيد المدى لقانون الانخفاض الميولي لمعدل الربح (Baisse tendancielle du taux de Profit). هكذا انطلق الاتجاه نحو الضغط على كتلة الأجور و تحميل الطبقة العاملة عبئ و نتائج أزمته البنيوية. و بحث علماؤها في صيغ جديدة لتنظيم العمل تتماشى مع مصالح الرأسمال في طوره الراهن.

و لحد الساعة ، بدأ العمل باكتشاف لنموذج جديد لتنظيم العمل سرعان ما أطلق عليه "الطيوتية" (Toyotisme). و هي صيغة انطلقت من اليابان قضا عمليا على مرتكزين أساسيين في الصيغة السابقة و هما:

- الشغل الكامل

- استقرارية العمل و العمال

و بالمقابل كرسا ضدین لهما و هما:

- العطالة البنيوية.

- عرضية العمل.

و تعتبر العطالة البنيوية و عرضية العمل شرطان ضروريان لتحقيق النمو في إطار الأوضاع الاقتصادية السائدة في ظل "الرأسمالية المعولمة" أو الامبريالية في طورها الجديد.

أما إذا عدنا إلى النموذج الياباني لتنظيم العمل ، و الذي بدأ يعرف انتشارا في البلدان الرأسمالية الكبرى ، فسنجد قائما على ثلاثية هرمية:

الثلاثية الهرمية الجديدة:

1- قمة الهرم: تتشكل من عمال مستقرين و مؤهلين يتم تجميعهم فيما يطلق عليه "حلقات الجودة" (Cercles de qualité).

2- وسط الهرم: يتشكل من العمال العرضيين

3- قاعدة الهرم العريضة: تتشكل من الطوابير الواسعة من المعطلين الباحثين عن شغل و منهم العدد الكبير الذي تجاوز سن الأربعين و لم يحصل عليه بعد.

إن تحليل التطورات الجديدة و أثرها على تشكيلة الطبقة العاملة و بنيتها الاجتماعية و شروط تطور وعيها

الذاتي لاشك تتطلب منا رصد المعطيات و القيام بالتحليل الدقيق لها عن طريق إعمال المنهج المادي الجدلي و التاريخي - و يفتح الباب لفهم واستشراف آفاق الصراعات الطبقيّة على الصعيد العالمي و دور البروليتاريا و كادحي و شعوب و نساء العالم في التغييرات الثورية الذي وحده يسمح بدراسة جدلية الرأسمال المقبلة. و هذا يتجاوز حدود هذا العرض المتواضع.

#### 4 - "العولمة الإمبريالية":

إن ما يطلق عليه الآن "بالعولمة"، رغم كل الادعاءات المفرضة التي يروجها كلاب الحراسة الجدد من إعلاميين و صحفيين و علماء سياسة و اقتصاد بورجوازيين و أبواق مأجورة، لا تعدو كونها طورا جديدا من تطور الإمبريالية العالمية، الهادفة إلى إخضاع اقتصاديات العالم إلى التدبير الرأسمالي، أي تعميم منطق السوق و إطلاق الحرية الكاملة لمالكي الرأسمال العالمي للتحكم في خيرات الأرض و استعباد سكانها. و يتم هذا، ضمن سياق عام يتميز بصعود قوي للرأسمال المضارباتي و الطفيلي و هيمنته على الأسواق العالمية، و تكريسه على أوسع نطاق للطابع الطفيلي للرأسمالية "المعولمة" المتجهة نحو البحث عن الربح السريع و المرتفع جدا عبر معاملات غير منتجة. و تصل أرقام المضاربات الجارية على الصعيد العالمي إلى نسبة 50 مرة قيمة التجارة العالمية للمواد و الخدمات. و لذلك أهمية قصوى لأنه يبين إلى أي مدى وصل الطابع الطفيلي للرأسمالية العالمية. و يبين كذلك الإطار العام الذي تعيشه حالة التمقطبات على الصعيد العالمي في طورها الراهن.

فمن جهة،

سيطرة و هيمنة سياسية و اقتصادية و ثقافية و عسكرية لمركز ثلاثي المحاور (اليابان، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة و كندا) تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. و يتوفر على وسائل جبارة لبسط سيطرته على العالم عن طريق مؤسسات مالية و تجارية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) و سياسية (G 7، الأمم المتحدة، منظمات إقليمية...) و عسكرية (حلف الناتو...) ثقافية (التحكم في أجهزة الإعلام و صناعة الرأي العام و دور النشر و شبكة الأنترنت... إلخ..).

و لا تخلو هذه الدول من تناقضات اجتماعية حادة، نتيجة هيمنة الرأسمال المضارباتي، و تأثيره على بنيات الإنتاج المادي و تبادل المواد و الخدمات، و كذا بنيات توزيع الدخل القومي، بما يدعم الفوارق في الأجور و المداخيل و يكرس سيادة مداخيل الربح المحصلة من الرأسمال النقدي.

و تبين الأرقام إلى أي مستوى وصل الفقر و التهميش الذي يطال أعدادا متزايدة من المواطنين في هذه البلدان، ففي الولايات المتحدة هناك 5.34 مليون فقير. و في إنجلترا يوجد 12 مليون محروم (Démunis) و 6 ملايين محروم في فرنسا... إلخ

أمام دول الأوليغوبول L'oligopole (احتكار الأقلية العالمي) كما يسميه البعض، ينتصب القطب الآخر حيث:

- تمركز الفقر، الجوع، الأمية، المرض و الأوبئة.

- كثرة الحروب الإثنية و الدينية و القبلية و القومية التي تغذيها الإمبريالية العالمية.  
- تزايد حجم و ثقل المديونية..

إن اتساع دائرة الفقر تثبتتها الأرقام بشكل مروع. فمليارين و 200 مليون من البشر يعيشون بأقل من دولار في اليوم الواحد. و دخل 200 شخص الأكثر غنى في العالم يساوي 1000 مليار دولار ، و هو ما يعادل دخل 41 في المائة من ساكنة العالم. و هذا يعني أن دخل كل واحد من هؤلاء (200). يساوي دخل 12 مليون شخص. ثلاث أغنياء العالم تفوق ثروتهم الدخل القومي ل 48 في المائة من دول العالم الثالث الفقيرة. ضمن هذا السياق يجب فهم شعارات محاربة الفقر التي ترفعها المؤسسات المالية العالمية في محاولة منها لتبرئة ذمة الدول الإمبريالية و الاحتكارات العالمية من الجرائم ضد الإنسانية المقترفة ضد شعوب العالم الثالث المنظور إليها الآن كمناطق فقر و جب محاصرتها.

إن الرأسمال العالمي ، و في سعيه المحموم نحو البحث عن الربح الأقصى و السريع ، يعمق باستمرار نهبه و من ثمة عداؤه لشعوب العالم المضطهدة و الفقيرة. و يا لخطأ و وهم أولئك الذين يراهنون عليه لتحقيق التنمية و الخروج من دائرة التخلف. ذلك أن الاستثمار العالمي يأخذ طريقه باستمرار نحو دول المركز (اليابان ، الاتحاد الأوربي ، الولايات المتحدة ، كندا) لعلو المردودية الإنتاجية و توفر اليد العاملة المؤهلة و توفر البنيات المستقبلية و تقدم التكنولوجيا. و إذا كان هذا هو الاتجاه الرئيسي للاستثمار ، فدول المركز و الشركات "المتعددة الاستيطان" و في إطار منطق التنافسية التي يؤججها منطق السوق و المضاربات ، تستفيد من أسعار قوة العمل المنخفضة جدا في بلدان العالم الثالث لتقليص كلفة الإنتاج. و قد أغرقت شعوب العالم الثالث بالديون بتواطؤ مكشوف من طرف البرجوازيات الرثة لهذه البلدان و هي الخادم الأمين لمصالح الرأسمال العالمي في بلدانها. و بعد تبديدها و نهبها يتم استخلاصها عبر فرض سياسات التقويم الهيكلي (P.A.S، PRES) و عبر تكلفات عالية تؤدي ثمنها اقتصاديا و اجتماعيا شعوب العالم الثالث.

و لا تعني المطالبة بتحرير المبادلات سوى التخلي عن الرسوم الجمركية و حرمان هذه الدول من مداخيل لتمويل البنى التحتية و إنجاز المشاريع الاجتماعية. كما أن الخصخصة (القطاع العام) و باسم عقلنة "تدبير الموارد البشرية" تعني تسريح آلاف العمال. و ليست المطالبة بتغيير قوانين الشغل باسم المرونة سوى تكريس اتجاه التسريح للعمال و ضرب استقرار العمل و مزيد من تخفيض ساعات العمل و الأجر.

### 5- العولمة الإمبريالية: تأنيث الفقر و تكريس الباطرياركا و ملحقاتها

ليس جديدا على الرأسمالية استغلالها المكثف لعمل النساء ، و ليس جديدا كذلك ، مفصلتها و استيعابها لنظام الباطرياركا ضمن آليات الاستغلال الرأسمالي الطبقي و الذكوري. نمط الإنتاج الرأسمالي و نظام الباطرياركا الأسري كلاهما يغذي الآخر.

أما الجديد ، فيتمثل في الهجوم على دور الدولة الاجتماعي و نفض الرأسمال ليديه من أي مساهمة في المجالات التي كانت تساهم في إعادة إنتاج قوة العمل عبر هجومه على الخدمات الاجتماعية و غيرها.



لقد ألقى ذلك بثقله على الأسر الكادحة و الفقيرة و انعكس على دور النساء اللواتي يقدمن عملا بدون مقابل له دوره في إعادة إنتاج قوة العمل. ورغم كل التبعجحات يبخص عمل المرأة الإنتاجي مع أنه يمثل 11 مليار دولار من مجموع الإنتاج العالمي المقدر ب 23 ألف مليار دولار حسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD 1995)، كما تثبت قوائم التنمية البشرية التراجع الحاصل على مستوى الأجور بالنسبة للنساء حتى في بلدان ككندا، هولندا، اسبانيا، لوكسمبورغ... الخ. و تتفاقم اللامساواة و الميز ضد النساء بشكل كبير. و يزداد الفقر بالنسبة للنساء حيث يمثلن 70 في المائة من مليار و 300 مليون إنسان يعيشون تحت عتبة الفقر. كما يعاني نصف نساء العالم الثالث من فقر الدم. و يبلغ هذا الرقم 78 في المائة في آسيا. أما الموت بسبب الولادة قد تضاعف نتيجة السياسات المتبعة على المستوى الاجتماعي.

و في سياق هذا التدهور الذي يعرفه العمل النسائي بدأ التعامل بما يسمى بالعقد صفر (le contrat zéro) كصيغة جديدة لعقد التشغيل. و انتشر العمل الجزئي و التشغيل الليلي، و اتسعت رقعة الهجوم على العمل النسائي. و بفعل نظام البطاريكا، و انتشار القيم المعادية لجنس النساء و المبخسة لكرامتهن، تزايد العنف الجنسي بمختلف أشكاله ضد النساء سواء ما قبل الولادة (إجهاض الأجنة الأنثوية) أو خلال الطفولة و داخل المنزل الأسري. في ألمانيا، عدد ضحايا العنف الجنسي من النساء يصل إلى 4 ملايين امرأة. و تعرف حالة الاغتصاب تزايدا كبيرا، سدس النساء يتعرضن له كما هو الحال في بريطانيا، نيوزيلاندا، كندا. أما تجارة الجنس المعولمة، و بعد تشييد إمبراطورية واسعة من المواخير و انتشار السياحة الجنسية، و استغلال المجال السمعي-البصري، و اندماجها بتجارة المخدرات العالمية، فتحقق أرباحا خيالية تعد بملايير الدولارات. و هذا يثبت إن كان الأمر يحتاج إلى إثبات تلك النظرة الدونية المنحطة التي تروج لها الرأسمالية و فلسفتها التي تجعل من المرأة مجرد سلعة في سوق البضائع و الخدمات. و الأخرى أن نطلق عليها "سوق النخاسة الجنسية". منذ نشأة البطاريكا و البغاء يشكل ملازما لها و الرأسمالية تتغذى منهما معا ما دامت الملكية الخاصة و الربح هما أساس نظامها الأخلاقي.

### 6- المرأة العاملة المغربية: أية آثار للعولمة على أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية؟

تساهم المرأة العاملة المغربية بفعالية في الإنتاج الصناعي والزراعي للمغرب، إضافة إلى تحملها عبئا متزايدا في سيرورة إنتاج قوة العمل. و كرفيقها العامل تخضع لاستغلال مكثف في ظل علاقات إنتاج رأسمالية تبعية و مشوهة، تتم فصل مع بطاريكا ضاربة بجذورها في تاريخنا و حياتنا الاجتماعية اليومية، تساهم في تكريس دونية المرأة ضمن تراتبية تضع تقابلا بين دونية العامل و العاملة في الصناعة من جهة، و دونية المرأة العاملة في البادية و دونية الرجل القروي العامل من جهة أخرى.

تكثف هذه العلاقات مستوى الاستغلال و الهشاشة التي يتميز بها وضع المرأة العاملة، حيث لا زال الأجر الزهيد الذي تحصل عليه لا يساهم في صنع استقلاليتها المادية باعتبار ذلك أحد الشروط الأساسية لتحقيق تحررها.

عموما، تمثل نسبة "النشيطات" في الاقتصاد المغربي 35 في المائة موزعة بنسبة 26 في المائة في المدن و

43 في المائة بالبوادي. و هن موزعات على قطاعات النسيج ، التصبير (فواكه-خضر-سمك) ، استخلاص العطر ، الصناعات الغذائية إضافة إلى الزراعة التصديرية (بواكر ، حوامض...).

أي آثار ستكون ل "العولمة" على مستقبل المرأة العاملة المغربية ؟

سؤال كبير أمام معطيات لا زالت ناقصة مما يدعونا فقط إلى إبداء ملاحظات أولية اخترنا لموضوعها على المستوى الصناعي: قطاع النسيج إضافة للانعكاسات المحتملة على القطاع الزراعي .

• على المستوى الصناعي: المرأة العاملة في قطاع النسيج.

يمثل هذا القطاع نسبة 17 في المائة من الإنتاج الوطني و 18 في المائة من الناتج الصناعي الخام. و هو قطاع تصديري أساسا مع وجود نسبة لا بأس بها من الشركات التي تنتج للسوق الداخلية. و قطاع النسيج ينتمي عموما إلى الصناعات التحويلية التي تشغل 490000 عامل وعاملة (إحصاء 1998).

يمثل النسيج و الألبسة 43 في المائة من مجموعها أي ما يقارب 210700 عامل و عاملة. و إذا كانت الصناعات التحويلية تشغل حوالي 90 ألف من العمال و العاملات المؤقتات توجد نسبة 76 في المائة منهم بقطاع النسيج أي 68400 عامل و عاملة. فإن رقم العاملات في قطاع الصناعات التحويلية يناهز 209000 عاملة ، و يمثل نسبة 43 في المائة من مجموع القطاع الصناعي. و في قطاع النسيج تقدر النسبة ب 68 في المائة أي ما يقارب 142120 عاملة.

و ترى بعض الأرقام و الإحصاءات أن العمال بمختلف فئاتهم ، يشكلون 83 في المائة في قطاع الصناعات التحويلية ، يتوفر النسيج على 54 في المائة منها أي ما يعادل 219618.

نسبة الأمية داخل الصناعات التحويلية تمثل 28 في المائة من المجموع ، 14 في المائة منها داخل قطاع النسيج. أما أعلى النسب فتوجد في الصناعات الصغيرة و المتوسطة ب 30 في المائة بينما تنزل النسبة إلى 27 في المائة في الشركات الكبرى.

تشغل المقاولات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة (PME, PMI) 227000 عامل أي 46 في المائة من مناصب الشغل في القطاع الصناعي ، 36 في المائة منها لقطاع النسيج أي 81720 عامل و عاملة بينما يتوفر قطاع الصناعات الغذائية على نسبة 24 في المائة أي 54480.

عموما ، إذا تركنا جانبا الحملات الديماغوجية التي تروج لها باطرونا القطاع النهممة ، و بعض الأبواق الإعلامية الرجعية (l'économiste) ، في محاولة مسعورة لتحميل الطبقة العاملة في هذا القطاع و نقايبوها مسؤولية الأزمة التي يعاني منها القطاع. و يندرج ذلك ضمن الهجمة الإعلامية الشرسة للضغط من أجل تمرير مشروع مدونة الشغل التراجعية.

فالأزمة في نظرنا تعود بالدرجة الأولى لطبيعة الرأسمالية التبعية المغربية ، و للسياسات الاقتصادية و الاجتماعية المملاة من طرف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و المؤسسات التابعة للرأسمال الإمبريالي العالمي. تلك السياسات التي تخضع لها الآن - كما في السابق حكومة "التوافق المخزني" - حكومة تقنوقراطي المخزن جطو.

• اتفاقات "الشراكة" و "التبادل الحر" كأشكال جديدة للاستغلال الإمبريالي:

ليست هذه الأشكال الجديدة سوى استسلام آخر من طرف البورجوازيات "الثرثة" (Lumpen-)

(bourgeoisie) و"الكمبرادورية" لدول العالم الثالث لصالح الشركات المتعددة الاستيطان. ومن المعلوم أن الحكومة المخزنية قد وقعت في بروكسيل اتفاقا "لشراكة" مع الاتحاد الأوروبي. و الهدف المعلن لهذا الاتفاق هو خلق منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و المغرب و ذلك برفع الحواجز الجمركية على المواد الصناعية للاتحاد الأوروبي و خلق تبادل في الاتجاهين و بشكل تدريجي إلى حدود 2010.. و يعني هذا أن "الدولة المغربية" سترفع دعمها عن الشركات المغربية مقابل مساعدات من الاتحاد الأوروبي "التمويل" و إعادة تأهيل "القطاع الصناعي المغربي".

تؤكد كل الدراسات (إحداها قام بها CMC) أن هذا التمويل يذهب أساسا للسيطرة على السوق المغربية و تأدية المغرب لديونه. و حسب "الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب CGEM" فثلث الشركات فقط قادرة على رفع التحدي. كما ترى العديد من التحليلات أن التأثيرات الأكثر ضررا ستتمس بالدرجة الأولى صناعات مثل النسيج و الألبسة، المواد الغذائية و الأحذية. و حقيقة الأمر، أن العديد من الشركات قد أغلقت دون أن يعني ذلك خلق أخرى كنتيجة "لإعادة التأهيل" المزعوم.

من بين ما يطالب به الاتفاق، "الانفتاح" أكثر و يدعو إلى خوصصة القطاع العام لضمان "المنافسة الشريفة" مما يعني تسليم الشركات الوطنية للشركات "المتعددة الاستيطان". و طبعا، لإزاحة معيقات تحرك الرأسمال الإمبريالي الأوروبي، تتم الدعوة إلى سن قوانين شغل جديدة تضمن المرونة في الشغل، أي حق تسريح العمال حسب "الظرفية" و كذا ضرب استقرارية العمل و التخلي عن أي تحديد لسقف الأجور (Prix Planchers) خارج العلاقة ما بين العرض و الطلب، أي أن الثمن يحدد حسب ميكانيزمات السوق فقط. و بالنسبة لسياسة الأثمان هناك دعوة "لتحريرها". فلا سقف و لا دعم مما يعني التخلي عن أي شكل من أشكال الدعم للمواد الأساسية و التخلي عن صندوق المقاصة. و بذلك سيتترك الحبل على القارب بالنسبة لمستوى معيشة الجماهير الكادحة و في مقدمتها الطبقة العاملة. و تأتي هذه الدعوات في أجواء تتضارب فيها الأرقام حول عدد الشركات المفلسة أو في طريقها إلى الإفلاس. علما أن المقاولات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة (PME, PMI) تمثل نسبة تفوق 90 في المائة من النسيج الصناعي المغربي. و تؤكد الدراسات التي قام بها "المركز المغربي للظرفية" (CMC) أن الاستثمارات المخصصة لتجديد و تأهيل المقاولات المغربية ساهمت خلافا للزعم السائد في حذف مناصب شغل و لم تعمل على خلق مناصب جديدة.

فعن أي شراكة يتكلمون؟

من الملفت للنظر أن المغرب مرتبط باتفاقيات GATT التي وقعها سنة 1994.. وكان مقررا أن تدخل حيز التطبيق ابتداء من يناير 1995.. و تفعيل هذا الاتفاق يعني التقيد بتضريب جمركي بناء على القيمة المصرح بها في الفاتورة دون اللجوء إلى لائحة الأسعار المرجعية. و يضم الاتفاق لائحة ب 162 مادة حيث 82 في المائة منها (132 مادة) تتعلق بقطاع النسيج. و من 1995 إلى 2001 اضطرت الحكومات المخزنية المتوالية إلى طلب بإرجاء الاتفاق ثلاث مرات (95-98-98-2000-2000-2001). خلافا لوعودها السابقة بتطبيقه. و من النتائج المرتقبة لهذا "الاتفاق الكارثة"، الذي إن طبق حسب جمعيات الباطرونا، فستصاب 600 شركة عاملة في قطاع النسيج و الألبسة لحساب السوق الداخلي بالإفلاس التام. مما يعرض 80000 عاملة و عامل

للتسريح. وتعزي هذا الدوائر ذلك إلى المنافسة التي ستلقاها هذه الشركات من البضائع الآتية من بلدان كاندونيسيا ، الصين ، بنغلاديش ، باكستان ، تركيا ، الهند (اللباس ، الخيط ، الحرير...) . وإذا كانت السوق الأوروبية (وهي السوق الكلاسيكية للمغرب عرضة الآن لاكتساح واسع من طرف البضائع الآسيوية ، فإن جزءا كبيرا من الشركات العاملة في ميدان التصدير (خاصة النسيج والألبسة) ستصاب بالشلل إذا لم يكن الإفلاس. ولضعف السوق الداخلي وانكماشه ومنافسة البضائع الأجنبية سيعرف قطاع النسيج والألبسة مزيدا من الاختناق مما سيكون له الأثر الكبير على اليد العاملة النسوية في هذا القطاع ، وهو أكبر قطاع مشغل للنساء العاملات في الصناعة. علما أن تقرير البنك الدولي (يونيو 2000) ، قد أشار إلى أن قطاعي البناء والنسيج والألبسة قد فقدوا سنة 1998 80000 منصب شغل ، ولن تفوتنا الإشارة إلى أن معدل النمو بالمغرب من 91 إلى 1998 لم يتجاوز 1,9 في المائة مقابل 1,8 للنمو الديمغرافي. وعرف المغرب في نفس الفترة تزايدا للفقر بنسبة 50 في المائة. وتبقى نسبة البطالة مرشحة للارتفاع سنة بعد أخرى مما يثبت فشل المراهنة على القطاع الخاص لخلق مناصب شغل.

مما سبق ، نستخلص أن شراسة الباطرونا في قطاع النسيج والألبسة ستزداد وستبقى الطبقة العاملة النسائية عرضة لمزيد من الطرد وتقليص ساعات العمل والتقليص من الأجور والضرب لكل المكتسبات الاجتماعية. وأمام هذا الوضع ليس لها سوى المزيد من الانخراط في العمل النقابي الجاد داخل المنظمات النقابية الأصلية والنضال من أجل فرض مطالبها والدفاع عن مكتسباتها في أفق بناء أدواتها الذاتية المستقلة ومشاركتها في بناء حزبها الطبقي الثوري.

- على المستوى الفلاحي: العاملة الزراعية.

تعاني الفلاحة المغربية من أزمة هيكلية مزمنة رغم كل الاستثمارات المسخرة للتجهيزات السقوية والتسهيلات الجبائية والمالية (الإعفاء من الضريبة الفلاحية ، استغلال القرض الفلاحي ونهبه) الممنوحة لملاكي الأراضي الكبار-المعمرون الجدد. وتجد الأزمة أسبابها -ضمن سياق الرأسمالية التبعية في بلادنا- في سيادة هيكل عقارية مرتبطة أشد الارتباط بالسيطرة الاقتصادية -الاجتماعية والسياسية لملاكي الأرض الكبار على العالم القروي. وكذا الاختيار الذي نهجته الدولة المخزنية على المستوى الفلاحي الذي عمد على توجيه الإنتاج الزراعي نحو التصدير لجلب العملة الصعبة. وذلك على حساب حاجيات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. وتعود الأزمة إلى غياب أي "إصلاح زراعي ديمقراطي" حقيقي وانعدام أي مخططات للنهوض بتنمية شمولية للعالم القروي. وبدل ذلك يعيش العالم القروي حالة من التهميش والتفجير المستمرين حيث حالة الفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين مأساوية. وتعاني العمالة الزراعية من تقلص مستمر لفرص الشغل ، ومن البطالة وغياب ظروف الاستقرار في القرى والأرياف ، إضافة إلى هضم الحقوق القانونية (ضرب قوانين الشغل وعدم تطبيقها) وقمع العمل النقابي ومحاصرته. وعلى مستوى الأجور يعاني العمال والعاملات الزراعيات من الميز الذي تقننه قوانين الشغل حيث يتعدى الحد الأدنى للأجور في الصناعة مثيله في الزراعة ب 54 في المائة. بينما تمتد ساعات العمل إلى تسع ساعات (أحيانا أكثر). وتحرم هذه الفئة العمالية من التعويضات العائلية والضمانات الاجتماعية.

ورغم صعوبة الحصول على أرقام مضبوطة ودقيقة ، فيمكن القول أن النساء العاملات في هذا القطاع يمثلن

11 في المائة من مجموع العمال الزراعيين. ويعانين من طول ساعات العمل وبعد المقرات والأماكن ومن الأعمال الشاقة والخطيرة التي تظل النصوص القانونية غامضة فيما يتعلق بمضمونها مما يعرضهن للاستغلال الفاحش الذي يضاف إليه سوء التغذية وتفشي الأمراض ونسبة الوفيات بسبب الولادة... وحسب الأرقام - التي في حوزتنا - فنسبة النشاط وسط النساء تمثل 16,1 في المائة مقابل 53 في المائة وسط الرجال. بينما لا تتوفر 75 في المائة من المشتغلات على أي تكوين. وتصل نسبة الأمية وسط النساء القرويات إلى 89 في المائة.

إن واقع التهميش وتقلص فرص العمل وتدني الأجور سيزداد لا محالة أمام استمرار تفاقم أزمة الفلاحة المغربية الناتجة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنهجها الدولة الكمبرادورية المخزنية وحكوماتها التي تقيد بالتوجيهات اللاشعبية المرتبطة بمصالح الرأسمال الإمبريالي ومؤسساته المالية والبنكية.

### • الزراعة المغربية في مهب ريح العولمة الإمبريالية:

يضع النظام العالمي للتبادل ، التي تهيمن عليه الدول الإمبريالية الكبرى والشركات "المتعددة الاستيطان" وأدواتها الجبارة من أبناء كبرى ومؤسسات عالمية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية...) الاقتصاديات الفلاحية لدول العالم الثالث ، وجها لوجه مع الاقتصاديات الرأسمالية القوية المتحكمة في الأسواق العالمية التي تستفيد الزراعة في بلدانها من التطور التكنولوجي والعلمي ، وتعرف ارتفاعا هائلا في إنتاجيتها. لقد قضت الرأسمالية في هذه البلدان ذات الصناعة المتطورة ، على الفلاحين ، الذين هاجروا إلى المدن ووجدوا بنيات استقبال أدمجتهم في النسيج الصناعي دون أن يعني ذلك تخلف الزراعة التي عرفت نموا هائلا في إنتاجيتها.

بينما في دول العالم الثالث ، بحكم "سياسات التبعية" رهنتم البورجوازيات الرثة والكمبرادورية الاقتصاد الوطني لبلدانها عموما والاقتصاد الفلاحي خصوصا بمنطق السوق العالمية في ظل تبادل غير متكافئ جعل الدول الإمبريالية تستفيد من انتقال القيمة عبر علاقة استغلالية حققت لها أرباحا خيالية (-des super profits) ونمت بالمقابل التخلف في دول الأطراف التابعة. إن سبب ضعف أثمان المواد الفلاحية المصدرة لا يعود لضعف القيمة ولكن للعلاقات المفروضة من طرف نظام المبادلات العالمي المتحكم في الأسعار مما يجعلها تعرف باستمرار انخفاضا ميوليا لصالح الزراعات الرأسمالية المتطورة في البلدان الرأسمالية الكبرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي).

إن "البرلة" المبادلات بالنسبة للمواد الزراعية يعني المزيد من التقليل في المداخل العمومية كنتيجة حتمية للتخلص من الرسوم الجمركية ، ومن نتائج ذلك على الاقتصاديات التابعة تعميق عجزها عن تمويل البنى التحتية والمشاريع الاجتماعية وتعميقا للفقر وضعف القدرة على اجتذاب الرساميل بل إلغاء القدرة على مراكمة الرأسمال الضروري لكل سياسة فلاحية تتوخى الخروج من دائرة التخلف المفروض. وسيمثل ذلك قضاء مبرما على المنتجين الصغار والمتوسطين. أما خوصصة القطاع العام الفلاحي باسم "العقلنة وحسن التدبير" لا يعني إلا مزيدا من التسريح للعمال الزراعيين والعاملات الزراعيات في ظروف اقتصادية واجتماعية تزداد هشاشتها على الدوام.

إن الهجوم الذي يتعرض له القطاع الفلاحي على أيدي الشركات "المتعددة الاستيطان" ، خلافا للأوهام الرائجة ، لن يؤدي في ظل سياسات الخوصصة إلى ارتفاع الأثمنة على مستوى سوق العمل فتلك الشركات تكيف الأجور بحسب ثمن سوق العمل في البلدان المتخلفة التي تعرف انخفاضا كبيرا للأجور العمالية. ويمثل هذا الأجر مقارنة بمثيله في الدول الإمبريالية مستوى من التدني يصل حد 30 مرة أقل. وتخفيض تكلفة الإنتاج والمواد والخدمات المستهلكة محليا سيكون له أثر كبير على مستوى الأجور في القطاعات الأخرى (الغير الصناعية كالزراعة). بشكل عام تعاني الزراعة التصديرية المغربية منافسة حادة أوربية (إسبانيا ، البرتغال ، اليونان) تنعكس باستمرار على الصادرات من الحوامض (ناقص 39 في المائة) ، البواكر (ناقص 15 في المائة) ، وينضاف إلى هذا نقص كبير على مستوى الأثمان. فالحوامض انتقل ثمنها من 7 دراهم إلى حوالي 4,25 دراهم للكغم ، بينما انتقل ثمن صندوق الطماطم (25 كيلو) من 200 درهم إلى 28 درهم الآن.

إن هذه المؤشرات تدل على أن القطاع سيعرف تدهورا سواء على مستوى فرص الشغل وهو الذي يشغل نسبة هامة من اليد العاملة الزراعية النسائية أو على مستوى الأجور التي ستعرف انخفاضا فعليا سيزيد من تفاقم الأوضاع المادية للعاملات الزراعيات. إن نهب القطاع العام الفلاحي وخصوصته واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، ومشروع قانون الاستثمار الفلاحي الذي يهيؤ قصد توسيع الهجوم على هذا القطاع ، كلها عناوين لسياسة لا وطنية ولا شعبية واحدة تخضع لمصالح الرأسمال العالمي وحلفائه المحليين. ويعمل مشروع "قانون الشغل" الجديد المطروح على البرلمان المزور على بلورتها وتسهيلها بنص القانون على حساب الفئات الواسعة من الكادحين عمالا وعمالاً زراعيين. ونصيب المرأة العاملة سيكون أسوأ نتيجة تعرضها للاستغلال المزدوج الذي تكرسه مدونة الأحوال الشخصية الرجعية ومشروع مدونة الشغل التراجعي.

### 7- مشروع مدونة الشغل: أداة قانونية جديدة في خدمة الرأسمال الإمبريالي –الكمبرادوري

لقد قاتلت حكومة "التوافق المخزني" بشراسة من أجل تمرير مشروع مدونة الشغل التراجعي. وهي بذلك أثبتت طبيعتها المعادية لمصالح العمال والعاملات. حكومة أوئتمن وزيرها الأول على مصالح الكتلة الطبقية السائدة بالعمل على نهج الحكومات السابقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية ، المعادية لمصالح عموم الكادحين. سياسة "التوازنات المالية" والخصوصة وفتح الأبواب على مصراعيها للرأسمال الإمبريالي العالمي لنهب خيرات بلادنا وتدمير الموارد المادية والبشرية. لقد كانت سياسات قائمة على الدعم الكلي للقطاع الخاص ضمن رهان فاشل لحل معضلة الاقتصاد والبطالة. وحفاظا على ما تسميه بالتوازنات المالية مارست ضغطا شاملا على المستوى المعيشي للكادحين. كما ساهمت في تعميق التبعية للرأسمال العالمي.

وإذا كان المشروع الحالي للمدونة قد عرف عدة تعديلات آخرها سنة 1999 ، فلا يجب إغفال أن هذا النص قد ورد في سياق عام تميز ولازال بتجميد العمل بالاتفاقيات الجماعية ، تجميد مكاتب التشغيل ، تجميد السلم المتحرك للأسعار وللأجور ، تشجيع مقاولات السمسة في اليد العاملة ، الاستمرار في الهجوم على الحد

الأدنى للأجور والحق النقابي والضمان الاجتماعي واستقرارية العمل. وعند صياغته تم تهميش النقابات ، المنظمات الحقوقية والنسائية والمعطلين... بينما أشركت نقابات الباطرونا.

وللتذكير كذلك فالنص لا يخرج عن إطار إعادة الهيكلة التي تباشرها الكتلة الطبقية السائدة بقيادة شريحتها المهيمنة من أجل التكيف مع المقتضيات الجديدة للرأسمالية المتوحشة السائدة عالميا ومن أجل تجديد عملية الاندماج بها. لذلك فالمشروع يأخذ على عاتقه تمرير المطالب الأساسية للرأسمال "المعولم" ويقدم بذلك خدمة كبيرة لحليفها المحلي: البورجوازية الكمبرادورية المغربية. ويتضمن النص في جزئه الأكبر موادا خطيرة تمس على حد سواء مصالح العامل والعاملة بينما يتضمن في مواد أخرى مساسا خطيرا بمصالح المرأة العاملة كما سنرى فيما يلي:

على مستوى المرونة في الشغل:

تعتبر المطالبة ب"المرونة" على مستوى التشغيل إحدى الركائز الهامة للهجوم الرأسمالي الامبريالي المتوحش السائد عالميا المتوافق مع مصالح الكمبرادور محليا.

الإجهاد على العمل القار وتعميم العمل المؤقت والهش ، هو حسب تعبير أحد المناضلين النقابيين ، أهم قاعدة تتحكم في نص المشروع التراجعي لمدونة الشغل.

ويتجلى ذلك في تمديد فترة الاختبار من 12 إلى 30 يوم بالنسبة للعمال والعاملات وبدون تعويض أو إشعار مسبق (م 17)، والعمل بالعقد المحدد زمنيا (contrat à durée déterminée) أي سنة قابلة للتجديد. ويتعارض هذا العقد في مضمونه مع حق العمال والعاملات في التدويم وهو حاليا 12 شهرا (عمل متواصل) في الصناعة و 6 أشهر في الفلاحة. وينتقل النص بالمدة إلى ثلاث سنوات (م 17).. ويتوقف العقد عند الإضراب مما يمس بأجر العامل أو العاملة وكذا بالتعويضات.

وفي النص أنواع أخرى من العقود كعقد التدريب المهني الذي أنشئ في 25 مارس 1993 (وهو نقل حرفي تقريبا لقانون ريكو بفرنسا) (كان هذا القانون حسب CFDT الفرنسية قد تسبب في عطالة 500000 مواطن فرنسي). ويقنن هذا النص عملية استغلال ذوي الشهادات ليتم التخلص منهم فيما بعد. أما عقد التدرج المهني فهو ببساطة تقنين لاستغلال الأطفال الأحداث الذين يشغلون بدون أجر (م 15).. ثم لم يكتف المشروع بهذا بل شرعن العمل لوكالات السمسة الشيء الذي يعتبر تكريسا للعمل المؤقت والهش ويضرب في الصميم الميثاق الدولية (OIT) حول عدم اعتبار مبدأ العمل سلعة. ويتبرع النص على الباطرونا بمواد أخرى تسمح لها بالتقليص من ساعات العمل بدون رخصة أو إذن لمدة 75 يوما متقطعة أو متصلة في السنة. وتقليص الأجر وفقا لذلك ليصل إلى الربع وبالإمكان التمديد باتفاق مع العامل أو مندوبي الأجراء. هكذا ، يتحول الدائمون والرسميون إلى مؤقتين (م 185).. ويتم تسهيل تسريح العمال عن طريق ترسانة الأخطاء الجسيمة...

بالنسبة للمرونة في الأجور:

يلغي المشروع الجديد لمدونة الشغل قانون السلم المتحرك للأثمان والأجور. ويضع أربع مستويات للحد الأدنى للأجور مع تكريس التمايز بين الحدين في القطاع الصناعي والفلاحي. وتسمح المادة 185 بتقليصه إلى الربع كما يكرس المشروع مبدأ إخضاع الأجر للعرض والطلب.

بالنسبة للقطاع الفلاحي ، يستمر مشروع المدونة في إقرار التمييز بين أجراء القطاع الصناعي والفلاحي ، حيث يتجاوز الحد الأدنى للأجر الصناعي مثيله الزراعي بنسبة 54 في المائة. هذا إضافة إلى الفارق في ساعات العمل والتراجع الحاصل على مستوى التدويم وإمكانية استعمال المادة 185 لضرب استقرار العمل في هذا القطاع.

فيما يخص الحقوق النقابية والديمقراطية للعمال:

على مستوى تمثيلية الأجراء ، وفي محاولة لتقزيم العمل النقابي ، يغلب مشروع مدونة الشغل التراجعي والرجعي كفة المناديب على حساب التمثيلية النقابية. وذلك ضدا على نص الدستور المخزني نفسه والحقوق المدنية والاقتصادية وما تنص عليه الاتفاقية 13 لمنظمة العمل الدولية (OIT). ونص المشروع على مبدأ التفاوض الجماعي مع النقابة مرة في السنة دون أن يكون ذلك إجباريا ودون تحديد للهدف من ذلك. أما الممثلين النقابيين فلا حماية لهم ولا هم يحزنون.

ورغم مطالبة النقابات بحذف الفصل 288 من القانون الجنائي الماس بحق الإضراب والاحتجاج ، لم يتأخر النص في تكريسه بل إنه تجاوز ذلك إلى حد اعتبار هذا الحق الديمقراطي من الأخطاء الجسيمة. إضافة إلى توقيف عقد الشغل أثناء الإضراب حتى ولو كان هذا الإضراب من أجل تطبيق قانون الشغل. أما الباطرونا ، فقد استفاض في "حقوقها" لما أعطاهها حق إغلاق المقاوله بشكل مؤقت في وجه العمال أي خلال حركتهم النضالية.

إن الجوانب المتطرق لها أعلاه تمس على حد سواء كل من العامل والعاملة. وإذا كانت هذه المواد تؤثر لما ينتظرهما من مصير مشترك معلق بسادة العولمة الامبريالية الجدد وأذيالهم المحليون ، فعلينا أن ندرك أن المرأة العاملة أكثر عرضة لجشع الرأسمال الامبريالي -الكمبرادوري الذي لا يتوانى في تعميق ازدواجية الاستغلال الطبقي والاضطهاد الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة العاملة طبقيًا وجنسيًا. وهذا ما يؤكد المشروع عند معالجته لبعض المطالب النسائية:

- بالنسبة للتحرش الجنسي:

فهو خطأ جسيم بالنسبة للعامل ( م 33).- والمشغل ( م 40).. فالخطأ يوجب الطرد بالنسبة للعامل. أما المشغل فيوجب التعويض إذا ترافق مع الطرد التعسفي. ولا يجهد المشرعون أنفسهم لتحديد طبيعة العلاقة المهنية التي تجمع المتحرش والمتحرش بها واعتماد المعايير المتعارف عليها لدى الاختصاصيين مما يجعل العاملة عرضة للطرد التعسفي عن طريق تعويم المفهوم. كما يمكن المشغل من تكسير الوحدة الطبقيّة للعمال والعاملات. أما طريقة معالجة التحرش الجنسي لدى المشغل الذي لا يتجاوز بعض التعويضات فهي تشرع إباحة التحرش الجنسي لدى هذا الأخير.

- بخصوص الأمومة.

للتذكير: المغرب لم يصادق لحد الآن على الاتفاق 103 الصادر عن منظمة العمل الدولية (OIT). ومن المعلوم ، أن هذا الاتفاق هو أحد أهم الاتفاقات التي تحمي الأمومة على الصعيد العالمي. وهو الآن مثار صراع وضغط من طرف ممثلي الشركات "المتعددة الاستيطان" لتعديله بما يخدم مصالحها. كما يظل التعويض عن فترة إجازة الأمومة ، كما تطالب بها الحركة النسائية المغربية أي التعويض 100 في المائة عن



فترة الإجازة مطلبا عادلا ومشروعا وأساسيا.

وفيما يخص الرضاعة ، وروض الأطفال والحضانة فقد تم التطرق لها بصيغة "يمكن" (م 162). (م 163). مما يترك الباب مفتوحا للتلاعب بهذا المطلب المشروع.

- بخصوص التشغيل الليلي للنساء العاملات:

تبيح المادة 172 إمكانية ذلك للمشغل مما يتناقض مع جوهر المطالب النسائية التي ترى أن يكون اختياريا بالنسبة للنساء مع المنع الصريح لتشغيل الحوامل المرضعات وتوفير وسائل النقل بالنسبة لهن.

- فيما يتعلق بالأشغال الممنوعة على النساء:

يتطرق النص لذلك حين يمنع (م 172).- تشغيل النساء في أشغال تشكل مخاطرة بالغة عليهم تفوق طاقتهم. ويترك الحبل على الغارب حين يتعلق الأمر بتحديدتها تاركا ذلك لنص تنظيمي...

وختاما ، نعتبر أن ما تتعرض له المرأة العاملة المغربية من هجوم على حقوقها ، ودوس لكرامتها ، وهضم لمكتسباتها ، وضرب لطموحها في الاستقلال المادي عبر العمل ، ومن قيود الاضطهاد المزدوج في البيت وفي العمل ، ومن الاستغلال الطبقي ، هو جزء من حملة عالمية يشنها الرأسمال الإمبريالي العالمي بتوافق مع حلفائه المحليين في بلدان العالم الثالث ، ضد الطبقة العاملة وكادحي وشعوب العالم. وما الأزمة التي يعيشها الاقتصاد المغربي إلا انعكاس لأزمة الرأسمالية التابعة الرثة المفروضة قسرا على الشعب المغربي من طرف الكمبرادور والملاكين العقاريين الكبار ودولتهم المخزنية. ومشروع المدونة ، السيء الذكر ، يمثل أداة من أدوات القهر والاستغلال الذي تتعرض له المرأة العاملة المغربية طبعا إلى جانب أدوات أخرى كمدونة الأحوال الشخصية الرجعية.

إن نضالية المرأة العاملة المغربية ، لا يجب أن تخفي عنا ما تعانیه من ضعف وهشاشة نتيجة غياب التكوين المهني والعلمي وغياب التأطير السياسي والنقابي. وكذا ما تعانیه من تصورات متخلفة وعقليات ذكورية مبخسة لدور المرأة في الإنتاج والعمل.

لقد وضعت المرأة العاملة المغربية في إطار هش ومرتبك ، حتى تكون أكثر قابلية للعمل بدون بطاقة عمل ولا ضمان اجتماعي وقابلة كذلك للعقود العرضية.

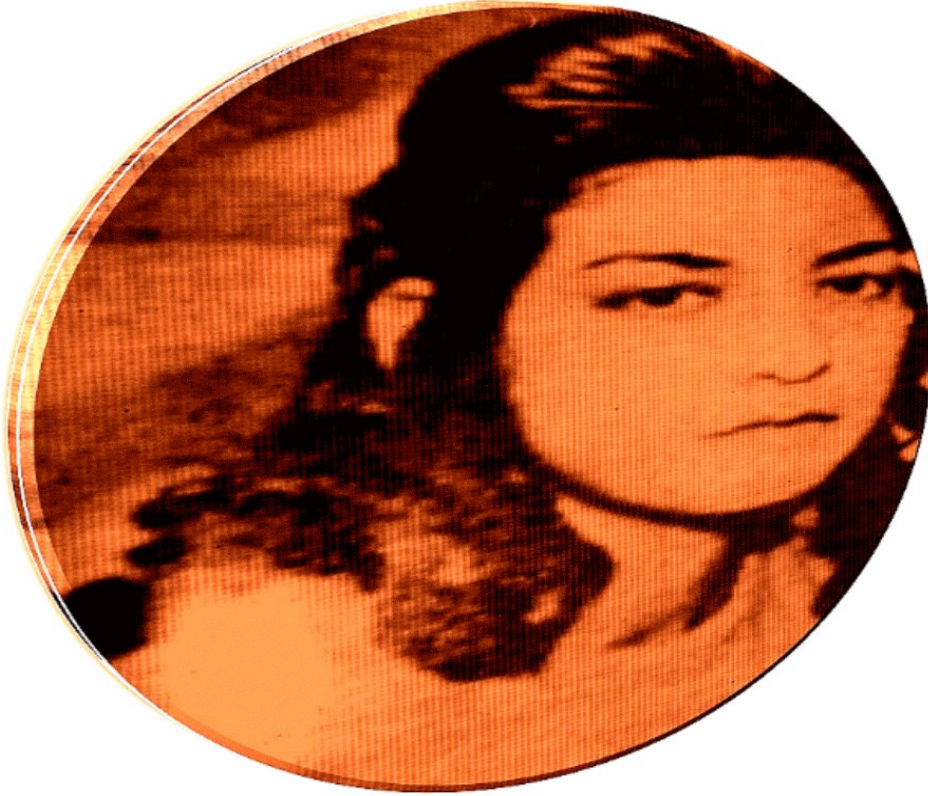
لقد حان الوقت لتضع حدا للعزوف عن العمل النقابي وتعمل على فرض تصورها داخل هذا الحقل بالمطالبة بتأنيث النقابة أفقيا وعموديا. فلأزالت النقابات لحد الآن قلعة راسخة للفكر والتصورات الذكورية. إن وحدة الرأسمال تستدعي وحدة العمل كما تستدعي عولمة الرأسمال عولمة النضال. فأمام المرأة العاملة طريق طويل وشاق لتحقيق تحررها والقضاء على عبوديتها المزدوجة من خلال بناء أدواتها الذاتية والمساهمة جنبا إلى جنب مع رفيقها العامل في بناء حزبها الطبقي.

عرض تقدم به الرفيق فؤاد الهيلالي بدعوة من الجمعية المغربية للنساء التقدميات (فرع الرباط)

في سياق الإعداد لإحياء اليوم الأممي للمرأة 8 مارس 2002

## الشهيدة سعيدة لمنبهي ★ النجمة الحمراء

نبذة مختصرة عن حياة سعيدة لمنبهي



تاريخ الولادة: 1952  
المكان: مراكش  
المهنة: أستاذة الإنجليزية بالرباط  
تاريخ الاعتقال: 16 يناير 1976  
السن عند الاعتقال: 24 سنة  
الحكم الصادر: خمس سنوات + سنتان  
تاريخ صدور الحكم: 14 فبراير 1977  
تاريخ الاستشهاد: 11 دجنبر 1977  
مكان الاستشهاد: مستشفى ابن رشد -  
الدار البيضاء  
السن عند الاستشهاد: 25 سنة

- الولادة و النشأة و الانتماء النضالي:

كان البلد المغرب ، قطعة من جغرافية هذه الأرض ، يوجد في شمال غرب إفريقيا أو غرب المغرب الكبير ، و كانت المدينة / مراكش الحمراء إحدى أقدم عواصم المغرب التاريخية ، أسسها المرابطون و جعلوها عاصمة لحكمهم ، مدينة التاريخ و الجغرافيا الجميلة ، هي أيضا مدينة الكلاوي ، الباشا الإقطاعي و عميل الاستعمار الفرنسي و الذي جعل منها مقر إقامته و الذي أذاق ساكنتها كل صنوف العذاب و التي لازالت ذاكرة المراكشيين تحكي عنه و عنها إلى اليوم. مراكش أيضا مدينة المقاومة ضد الاستعمار و عملائه ، مدينة الشهيد حمان الفطواكي المقاوم الذي أعدمه الاستعمار ، مراكش و ألف حديث و حديث ...

في ذات سنة 1952 ، سنة من سنوات الجمر ، التي كانت تقطعها البلاد في تحد عنيد للإستعمار و أركانه ، سنة

الانتفاضة العمالية والشعبية بمدينة الدار البيضاء ، بعد اغتيال الشهيد فرحات حشاد ، الزعيم النقابي بتونس ، اندلعت انتفاضة الكريان سنترال أحد أحياء البيضاء الصفيحية حيث كان يتكدس عشرات الآلاف من العمال والكادحين والفقراء ، هي إذن سنة انتفاضة مارس 52 التي ستعلن نهاية سنوات المخاض التي بدأت مع انتفاضة وادي زم 1948 و دخول الطبقة العاملة على خط المقاومة الجذرية وانطلاق المقاومة المسلحة بعد ذلك .

في هذه السنة كانت ولادة سعيدة لمنبهي وذلك يوم 16 شتنبر . كان يوما عاديا ولاشك كباقي أيام السنة لدى المراكشيين لولا أنه في هذا اليوم كان أحد بيوت المدينة و هو منزل ذو بوابتين إحداهما تطل على حي دوار كراوة والأخرى صوب رياض الزيتون ، يعج بحركية غير عادية ، الأم فخيته بلكببير الهيلالي تضع مولودة جديدة ، مفجرة فرح الزوج وأسرته الصغيرة ، أطلق على المولودة اسم سعيدة و كانت السعادة تملأ البيت الأسري . في ذلك البيت أطلقت سعيدة صرخة الحياة الأولى لتبدأ المشوار في أحضان أبيها وإخوانها محاطة بالحب والحنان . سنوات بعد ذلك ، ستلتحق سعيدة بمدرسة "قبور الشهداء" ("قبور الشو" كما ينطقها المراكشيون) الابتدائية ، و قد اجتازت سعيدة هذه المرحلة بنجاح لتنتقل إلى مؤسسة "أبو العباس السبتي" (الإعدادية والثانوية) لتحصل على البكالوريا سنة 1971 ، منتقلة بعد ذلك إلى الدراسة الجامعية .

كانت الرباط وجهتها التالية لاستكمال دراستها الجامعية و ذلك سنة 1972 ، الرباط ، تلك المدينة التي بناها الموحدون لتصبح بقرار من الماريشال ليوطي العاصمة الإدارية للبلاد منذ الحقبة الاستعمارية .  
الرباط المدينة القائمة على شاطئ الأطلنطي هي وتوأمة سلا . المدينة الجامعية الرئيسية للبلاد آنذاك حيث كان أغلب طلاب البلاد يتوجهون إليها لمتابعة دراستهم الجامعية . في هذه السنة التي التحقت فيها الشهيدة بالجامعة كانت نضالات قوية و معارك ضارية تخوضها الحركة التلاميذية والطلايبية وأصداء نضالات جماهيرية تنفجر في كل مكان .

كانت سنة 1972 سنة كل الاحتمالات ، حيث صعود اليسار الثوري الماركسي – اللينيني وتحمله مسؤولية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، (في غشت 1972 سينعقد المؤتمر 15 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب "أ.و.ط.م") و في 22 أبريل من نفس السنة سيتم الإعلان عن تأسيس النقابة الوطنية للتلاميذ (ن.و.ت) . في السنة نفسها ستكون محاولة الانقلاب التي قادها المجرم أوفقيير ضد الملك رأس النظام الكمبرادوري القائم كتعبير عن تناقضات حادة داخل التحالف الطبقي السائد .

في أجواء ملتبهة ، وصراعات إيديولوجية و سياسية داخل الجامعة ، وفي خضم أجواء نضالية تخيم على البلاد ضدا على القمع الأسود والاستغلال والاضطهاد والاستبداد السياسي ، تابعت سعيدة دراستها بشعبة الإنجليزية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، وانخرطت منذ البداية في النضال داخل كلية الآداب معقل اليسار الثوري الماركسي اللينيني فتحملت المسؤولية داخل تعاضدية كلية الآداب لسنتي 72-73 باسم "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين" .  
استكملت سعيدة تكوينها كأستاذة للسلك الأول بالمركز التربوي الجهوي الذي ستخرج منه كأستاذة لمادة الانجليزية بإعدادية الخوارزمي بالرباط ، و ستنخرط مباشرة بعد التحاقها بالعمل في النقابة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل كمناضلة نقابية .

خلال هذه السنة ، سنة 72 ، سيدشن النظام الرجعي حملة واسعة ضد اليسار الثوري الماركسي اللينيني مست العديد من أطر منظمته "أ" و "ب" ( "إلى الأمام" و 23 مارس لاحقا) ، كما تعرضت الحركة الطلابية للقمع الشرس من

خلال اختطاف العديد من مناضليها و مسؤوليها ومتابعة ومطاردة الآخرين. ولم تتوقف الحملة بعد صعود اليسار الثوري إلى قيادة أوطم بل تصاعدت إلى حدود إقدام النظام على حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في 24 يناير 1973 ، فانخرطت سعيدة في النضال من خلال مساهمتها في المظاهرات المنددة بالقرار الرجعي دفاعا عن أوطم وخطها النقابي الثوري واستمرارا لكفاحها العنيد ومن أجل الصمود في وجه الإعصار مجسدة شعار الصمود والارتباط بالجماهير الذي رفعته منظمة "إلى الأمام" في وجه إحدى أعتا الحملات القمعية التي أطلقها النظام "الفاشي" ضد الحركة الجماهيرية والقوى التقدمية والثورية.

سعيدة لمنبهي هي أيضا ابنة منظمة "إلى الأمام" ، فسعيدة التي حظيت دائما بحب أسرتها كبرت ونقلت معها الحب والمودة والصداقة و الرفاقية إلى كل من تقاطعت معهم على طريق حياتها كإنسانة وكمناضلة ثورية مؤمنة دائما بالحق في الثورة.

سعيدة التي خبرت سبل النضال داخل الحركة التلاميذية بثانوية "أبو العباس السبتي" بمراكش ، وكمناضلة بكلية الآداب للاتحاد الوطني لطلبة المغرب والجهة الموحدة للطلبة التقدميين وكمناضلة نقابية بالاتحاد المغربي للشغل ، سعيدة المناضلة العنيدة ، المشبعة بالأمل والتفاؤل الثوري والمتشعبة بالفكر الماركسي اللينيني والتواقة إلى تحرر المجتمع مجتمع الرجال والنساء المتساوين في كل شيء ، سعيدة في إحدى أحلك ظروف القمع الأسود الذي طال البلاد والعباد على يد نظام ديكتاتوري مصاص للدماء ، في مغرب الاعتقالات والمحاکمات الصورية والطرود المملوغة والإعدامات ، في مغرب تازمامارت ، الكمبليكس ، درب مولاي الشريف ، اكزز ، دار المقرري وغيرها... في مغرب "الجدران لها أذان" حسب التعبير السائد وحيث حيازة كتاب شبهة ، وقراءة جريدة شبهة ، والتضامن مع فلسطين شبهة ووو...سعيدة وهي كل تلك الخصال الثورية سعيدة التي كانت تعيش كل تلك الظروف ستتخذ قرار انخراطها في المنظمة الماركسية اللينينية "إلى الأمام" لتواصل النضال من أجل دولة ديمقراطية شعبية ومن أجل الاشتراكية. ومن موقع عضويتها لإحدى خلايا المنظمة ومسؤوليتها التنظيمية داخلها (كانت سعيدة مسؤولة عن خلية بالرباط-سلا) شرفت سعيدة المرأة المناضلة بثباتها وإقدامها وجرأتها وصمودها في أحلك لحظات المواجهة والتحدي عند نقل الوثائق السرية ، أو توزيع المناشير السرية ، أو القيام بأعمال التمويه لكراء المنازل (المستعملة كمقرات سرية للمنظمة) أو عند أعمال الرصد وضبط المواعيد أو عند لزوم الحزم لمواجهة خطر داهم أو لطمأنة مناضل أو رفيق لازال في بداية النضال ، سعيدة الرفيقة جديرة بنساء المقاومة الفرنسية أو الجزائرية من أمثال جميلة بوخيرد وغيرها. كيف لا تكون كذلك وصدى المرأة المغربية المقاومة مستمر ، من المقاومة الأولى ضد الاستعمار في جبال الأطلس وغيرها إلى النضال إبان الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة في الخمسينات إلى نضال العاملات والفلاحات والطالبات والكادحات في المعامل والبوادي والجامعة وفي الأحياء الشعبية.

لقد مزقت سعيدة حجاب النضال عن المرأة لتفتح طريق نضالها الطويل ضد شروط اضطهادها المزدوج ومن أجل مجتمع المساواة الحقيقية بين الرجال والنساء.

كانت سعيدة من المناضلات الأوائل اللواتي فتحن طريق النضال النسائي الثوري ببلادنا ، بل كانت أول من مهد له وفجر ينابيعه بشفافية ووضوح وصدق وإرادة لا تلين. لم تكن سعيدة لترضى بأنصاف الحلول و حتى في سلوكها اليومي كامرأة وإنسانة كانت صادقة ونزيهة لا تعرف المساومة على حريتها وحرية الآخرين. سعيدة التي لم يمهله الموت وغادرتنا في مقتبل العمر تركت لنا قصائدها ورسائلها الى عائلتها وبحثا أو مقال لم يكتب له أن يتم. لو أعدنا

قراءته لأدركنا الكثير من أفكارها وقيمها النضالية كامرأة رفعت صوتها ضد الإضطهاد المزدوج للنساء ومن أجل تحررهن تحرراً كاملاً وشاملاً. فبمقدمات منهجية تاريخية واعتماداً على نظرة ثاقبة مسلحة بفكر ثوري، تناولت سعيدة الكتابة في موضوع شائك يتعلق بمن يطلق عليهن "النساء العاهرات". فقد قدمت سعيدة نظرتها للتاريخ قائلة "لم يعد التاريخ تاريخاً للأسر الحاكمة ولا يحق للمؤرخين المزيفين أن يكتبوا تاريخ شعب، فالناس هم من يصنعون التاريخ بدمائهم. وهذا التاريخ يسجل ذلك الإرهاب الذي يزرعه النظام الرجعي في صفوف الشعب عن طريق أجهزته القمعية....."

"وحدها الإيديولوجية الماركسية اللينينية، إيديولوجية كل الشعوب المستغلة تستطيع أن تنتزع البلاد من نير الأمبريالية والإقطاعية خادمتها المخلصة".

بالنسبة لسعيدة لمنهجي ف " الانحلال والفساد في مجتمع ما تولده طبيعة هذا المجتمع نفسه: المجتمع الرأسمالي باعتباره نظاماً استغلالاً ولا عدالة اجتماعية يغذي مختلف مظاهر الانحلال: الفساد والعهارة." "من المؤكد، أنه في مجتمع طبقي وفي ظل نظام مفروض على الجماهير من طرف الاستعمار و الأمبريالية من أجل الحفاظ على مصالحهما الاقتصادية والسياسية، فالعاهرة، الرذيلة والرشوة هي مظاهر ملازمة لهذا النظام. إنها مظاهر يتم نشرها وتشجيعها. الشعب في ظل نظام لاوطني يتعرض للفقر الأكثر قتامة". في نظر سعيدة فالمرأة المغربية تعاني من استغلال مزدوج " في هذا المناخ الذي يمكن وصفه بالفاشي، لا يمكن لنا أن ننسى الاستغلال المزدوج الذي تتعرض له المرأة في بلد متخلف وتابع. هذا الوضع الخاص للمرأة المغربية، التي تتعرض لمظهرين من الاستغلال: استغلال من طرف النظام مثلها مثل الرجل واستغلال من طرف هذا الرجل نفسه، هو ظاهرة اجتماعية متولدة تلازمياً وفي نفس الوقت من طبيعة البنيات الاقتصادية -السياسية و الاجتماعية القائمة. فمن الطبيعي أن تعتبر المرأة في ظل نظام بطريكي مجرد كائن تابع ليس بإمكانه لا امتلاك الأرض ولا اختيار الزوج أو الانفصال عنه، ليس لها إلا وضعية القاصر....."

من خلال مقالها المكتوب من داخل السجن سنة 1976 قدمت سعيدة الأستاذة المتخرجة من المركز التربوي الجهوي بالرباط درساً في البيداغوجية الثورية. فهي لم تنجز بحثها إلا بعد أن انبنت بينها وبين تلك النساء ضحايا المجتمع الطبقي ثقة متبادلة وفي هذا الصدد تقول سعيدة "بيننا وبين هؤلاء النساء حصل تعاطف كبير" وفي مكان آخر على هامش المقال كتبت تقول " بعض الناس حين يتكلمون عن عاهرة يقولونها بنبرة احتقار. نحن نعطي لهؤلاء النساء ضحايا الاستغلال كل الاحترام الذي يمكن أن يستحقن".

في نظر سعيدة هؤلاء النساء كن مرغبات في ظل "نظام لا يهياً للشباب سوى طريق المخدرات والكحول أو طريق السجن والتعذيب بالنسبة لأولئك الذين اختاروا النضال ضده". ولتكريس الاستعباد والإستيلاب ترى سعيدة أن "الاستعمال الديماغوجي للدين يسمح بتعزيز الاستغلال والإستيلاب و الاستعباد بالنسبة للمرأة". أدركت سعيدة جيداً الطبيعة الطبقيّة للعاهرة من خلال دراستها للفئات الثلاث التي تنتمي لهن النساء اللواتي يمتهنها (اللمبن-بروليتاريا، البورجوازية الصغيرة، الفئات "الراقية"). ثلاث فئات من العاهرات لثلاث أنواع من الطلب في سوق المتاجرة بجسد المرأة.

وفي محاولة لسبر غور وعيهن الطبقي والجنسي وقفت سعيدة على ذلك الوعي الحسي لديهن الذي يظل ذا أفق مستلب. فهن يعرفن من هم أعداؤهن ويعرفن أن الدولة متعفنة وغير عادلة لكنهن لا يعرفن ما هي الحلول، محتميات

بعامل الزمن ، معتقدات أن هذا الأخير خارج أي عمل ملموس كفيل بتغيير واقعهم . وخلصت سعيدة إلى القول أن كل هؤلاء النساء والمرأة بشكل عام لا يمكنهن أن يعرفن تغييرا لوضعية استغلالهن المزدوج إلا إذا اكتسبن وعيا طبقيًا وعملن من أجل تغيير جذري للمجتمع ومن أجل بناء مجتمع اشتراكي يمنح للمرأة حقوقها الفعلية أي المساواة التامة مع الرجل ودور فعلي في الإنتاج ومساهمة حقيقية في الحياة السياسية لبلدها. إن تحرير المجتمع كله هو مهمة المرأة والرجل على حد سواء وعلى رأس هذا المجتمع العمال والفلاحون .

ونحن نقرأ هاته الأسطر ، يدرك كل المناضلين المخلصين و المناضلات المخلصات جسامة الخسارة بفقدان سعيدة ذلك الاسم الرمز ، ذلك العنوان لوطن جريح مستباح والذي لا زالت المرأة تعاني فيه من كل أصناف وفنون الاضطهاد المزدوج فنزداد حماسا للنضال لأن لنا سعيدة في القلوب .

امرأة بهذا الطموح ، بهذا الفكر و هذا الحب للشعب ، سعيدة ابنة " إلى الأمام " سيكون لها نصيب وافر مما تعرضت له المنظمة من اعتقالات و اختطافات و تعذيب .

### - 16 يناير 1976: يوم الاعتقال:

في هذا اليوم من سنة 1976 ستكون سعيدة على موعد ليس ككل المواعيد ، ستكون على موعد نحو الدهاليز المظلمة ، حيث سترى هناك كل أصناف القبح و الخس ، سترى هناك أناس ما هم بأناس ، بشر لا كالبشر ، ممارسات لا كالممارسات .

كانت سعيدة مواظبة على زيارة أختها خديجة وابنتها فدوى والتي كانت تحبها كثيرا. وفي إحدى أيام يناير الباردة من سنة 76 تدلي لأختها بإمكانية اعتقالها انطلاقا من فرضية اعتقال الرفيق الذي كانت تشاطره مقر سكنها والذي غاب عن الأنظار منذ 48 ساعة ، ولم تكن تعرف الجواب عما إذا كان قد اعتقل أم لا . لم تضع سعيدة كثيرا من الوقت قبل أن تتوجه إلى مقر سكنها لإفراغه من كل ما يمكن أن يهدد أمن الرفاق وأمن المنظمة من مناشير ، وثائق ومعلومات تفيد القمع .

### يوم 16 يناير: الساعة السادسة مساء:

كان الوقت مساء وكانت الشمس قد أكملت دورة غروبها ، وغابت وراء الأفاق منذ مدة ، فأرخت الليل سدوله على المدينة وخيم الظلام عليها ، وكان مساء باردا يلفح وجه المدينة ، تقف سعيدة أمام الأستوديو الذي تسكنه والذي يقع بحي مدغشقر بالرباط قرب المحكمة الابتدائية حاليا. كانت الساعة السادسة مساء حين وصلت لمنزلها بعد زيارة لأختها خديجة .

ما أن فتحت الباب وحملت بعينيها الواسعتين في جوانب غرفتها حتى لمحت أن كل شيء في البيت قد انقلب رأسا على عقب: ملابسها ، كتبها وأغراضها المختلفة وكأن عاصفة قد مرت من هناك و أصابت الأستوديو . كانت سعيدة ساهمة البال شاردة الذهن ، لقد أدركت بحسها أن اللحظة التي حدثت وقوعها قد أصبحت حقيقة . وقبل أن يرتد بصرها ويتشكل رد فعلها ، كان أربعة من الكلاب المدربة من رجال المجرم اليوسفي قدور قاتل الشهيد عبد اللطيف زروال قد انقضوا عليها انقضا ذئب على فريسته ، فريسة ثمينة و كنز غالي لا يقدر بثمن واضعين القيد بمعصمها والعصابة السوداء على عينيها لتتنقل ، تحت وابل من السباب والنعوت المحقرة للمرأة وللناضلة ، إلى المعتقل السيئ الذكر "درب مولاي الشريف" أو "الدرب" كما يطلق عليه اختصارا لتبدأ رحلة أخرى من حياتها

النضالية في مواجهة جلاديتها الذين وضعهم النظام الفاشي للتنكيل بالمناضلين وتحطيم كل أشكال وروح المقاومة ضد النهب والاستغلال والاضطهاد التي يمارسها على الشعب المغربي. قضت سعيدة ثلاثة أشهر بالدرب إلى جانب رفاقها ورفيقاتها الذين حصدتهم الحملة الثانية الكبيرة ضد منظمة "إلى الأمام" ابتداء من سنة يناير 76.

كان نصيب سعيدة كبيراً من التعذيب النفسي والجسدي كمناضلة وكامرأة مناضلة داخل المعتقل السري السيئ الذكر، حيث كل الوسائل تستعمل بلا حدود من طرف زبانية النظام وكلابه المسعورة لتحطيم المعنويات وتكسير الإرادة الثورية لدى المناضلين. وباعتبارها امرأة عانت سعيدة من العقوبة الذكورية الوحشية للجلادين الحاطة من كرامة المرأة وإنسانيتها الشيء الذي لم تنساه وهي تقف أمام القضاة الوجه المقنع للجلاد في دولة اللا قانون والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. أمام قضاة في المحكمة انتصبت سعيدة بدورها لتحاكم جلاديتها في مداخلة دخلت تاريخ النضال السياسي بالبلاد عموماً والنضال النسائي خصوصاً، لقد صرخت في وجه رئيس المحكمة الذي كان يطبق بالحرف توجيهات النظام وأجهزته القمعية: "لقد عذبوني، وصفت بأسوأ النعوت التي أخجل أن أذكر ولو واحدة منها، كم هو معيب و منحط مجرد التفكير بوجود رجال يعاملون امرأة بهذه الطريقة، ويجعلني أصاب بقشعريرة و يثير استنكاري وغضبي..".

كيف لا أكون مسيسة؟ كيف لا أناضل لتحسين وضعية المرأة؟

لقد اخترت الرجل الذي أردت أن يشاركني حياتي. وهل الطلاق ممنوع بالنسبة لامرأة؟ يتعلق الأمر بحياتي الخاصة."

اهتزت المحكمة بالتصفيقات عندما أعلنت سعيدة تنديدها بأوضاع الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة المغربية، وبذلك تكون أول امرأة فعلت ذلك ببلادنا وأمام قضاة المؤتمرين بأوامر أسيادهم. لقد كانت سعيدة منسجمة مع قناعاتها حتى النهاية غير مبالية بمحاولة الجلاد والقاضي ذلك الجلاد الآخر الماس بشرفها وكرامتها كامرأة مناضلة مقتنعة أشد الاقتناع بضرورة تحرير المرأة المغربية.

من درب مولاي الشريف حيث عانت سعيدة كل صنوف التحقير والحط من الكرامة ستكون وجهتها التالية نحو سجن "عين بركة" ومن تم ستقدم إلى المحكمة، محكمة الاستئناف بالدار البيضاء وذلك في 3 يناير 1977.

- أمام المحكمة أو الوجه الآخر للجلاد:

يطرح القاضي الأسئلة وسعيدة تجيب. ما اسمك؟ أنت متهمه بالمس بأمن الدولة والمس بالسلطة القضائية وووو... طقس بليد كان لابد للشهيدة أن تعيش أجواءه في شموخ واعتزاز بالنفس ودون رهبة من القاضي الوجه المقنع للجلاد.

وقفت سعيدة منتصبة القامة مرفوعة الهامة ترد عن أسئلة القاضي (واسمه أحمد افزاز، قاضي جيء به ليمثل دور القضاء تحت توجيهات اليوسفي قدور وأمثاله وسيكافئه النظام على دوره المخزي بجعله على رأس ما يسمى بالمجلس العلمي للجهة الشرقية) واثقة بعدالة قضيتها، قضية شعب يعاني من استغلال وقهر واضطهاد نظام مستبد قروسطي، وقفت سعيدة مبتسمة غير مكترثة بمحاولات زعزعة قناعاتها ومنعها من الكلام والتي كان يقوم بها القاضي، محاولات يائسة للعب بأعصابها وجرها إلى حبل الإدانة كما شاء لها. كانت الأجهزة الاستخباراتية، والحاضرة بكثافة داخل قاعة المحاكمة، تتابع التطورات وتراقبها عبر أجهزة وضعت في الطابق السفلي للبنية التي تحتضن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء. كانت الأجهزة الأمنية المختلفة تحاصر البنية من كل الجوانب، وراج خبر متابعة رأس النظام

الكمبرادوري لأطوار المحاكمة من خلال أجهزة التصنت التي وضعتها أجهزته. كانت التوجيهات تصل تباعا إلى منصة الرئاسة وكان الرئيس أحمد أفزاز السيئ الصيت يترجمها فورا وبشكل مفضوح مؤكدا بتصرفاته الطابع السوري للمحاكمة أمام استنكار هيئة الدفاع وغضب المناضلين والمناضلات وعائلات وأسرى المعتقلين. أمام هذا الوضع كانت سعيدة واقفة توزع ابتسامتها على الحضور الذي غصت به جنبات قاعة المحكمة تارة ، وتارة أخرى يرتسم الغضب على محياها وهي تتذكر صورة الغائب الكبير عن المحاكمة ، الشهيد الذي اغتالته أيادي الجلاد اليوسفي قدور المملطخة بالدماء ، كان اسم القائد الشهيد عبد اللطيف زروال على كل لسان ، كانت روحه تخيم على المكان. تذكرت سعيدة تلك الأغاني الثورية التي كانت ترددها جماعيا مع رفيقاتها ورفاقها وهي تعبر شوارع البيضاء على متن الإسطافيتات البوليسية ( تقول الأغنية: " نريد للجميع ، الشغل ، الخبز ، الفرح ، الحرية ، سنكسر فولاذ الأسلحة ونصنع خبز الجوعى الضروري...." من الأغاني الثورية الفرنسية ) ، وعادت إلى ذاكرتها أطوار ذلك الإضراب عن الطعام الذي خاضته مع رفاقها تحت شعار "المحاكمة أو إطلاق السراح" والذي انتزع به الحق في المحاكمة وجعلت النظام يقبل به بعد فشل محاولات الالتفاف والتمطيط والابتزاز التي سخر لها خدامه وأعدائه وانتهازيي الأحزاب الإصلاحية...

كانت رفيقتها في النضال فاطمة عكاشة وربيعة الفتوح يراقبن باهتمام وقوف سعيدة أمام منصة الاتهام ويبادلنها الابتسامة. (اعتقلت سعيدة وفاطمة وربيعة وبييرا دي ماجيو (المناضلة الإيطالية الصلبة التي رفضت الكلام في الدرب في تحد قوي للجلاد اليوسفي قدور وزبانيتها ، مجسدة بذلك تقاليد الحركة المناهضة للفاشية في إيطاليا والتي كانت إحدى مقاوماتها...) ضمن نفس الحملة القمعية التي تعرضت لها منظمة "إلى الأمام" ابتداء من يناير 76. بإصرار المناضلات الشيوعيات الماركسيات اللينينيات بقوة إرادتها انتزعت سعيدة الحق في الكلمة ، مدافعة عن انتمائها إلى منظمة "إلى الأمام" ومتحدية من أرادوا محاكمتها ، محاكمة النظام وجلاديه وذلك رغم أجواء التهديدات بمحاكمة عسكرية والحكم بالإعدام التي كان يلوح بها ممثل النيابة العامة وغضب رئيس المحكمة الذي كان فاقدا لصوابه في أغلب أطوار المحاكمة ، مما فجر رد فعل قوي لهيئة الدفاع فانتصب أحد المحامين واقفا موجها له بقوة وعناد تحت تصفيقات الحضور:

"القاضي لا يحكم وهو غضبان" مما زاد في حنق الرئيس على هيئة الدفاع ، فانفضح دوره أمام الجميع. عرفت أطوار المحاكمة السورية التي أقامها النظام لمناضلي الحركة الماركسية - اللينينية المغربية لحظات مثيرة تخللتها الأناشيد والشعارات الثورية ، واضطر القاضي الفاشي إلى الهروب من القاعة التي كانت تدوي بعبارات فاشيست ، فاشيست ، فاشيست. وبعد لحظات يعود أحمد أفزاز بعد استشارة أسياده القابعيين في مكان ما يملون عليه ما يجب أن يفعل ، ليصدر قراره بمنع "المتهمين" من الحضور الجماعي إلى قاعة المحاكمة ، مما ساهم في اندلاع إضراب عن الطعام ضد المساس بالحقوق الأولية للدفاع و"المتهمين". ودام الإضراب 19 يوما حيث كان يحضر المتهمون إلى قاعة المحكمة واحدا واحدا وهم وهن في حالة إضراب عن الطعام.

هكذا ومن قلب الحصار ، ورغم التهديد ورغم محاولات إسكات صوتها ، تكلمت سعيدة ولم تتراجع مدافعة عن مواقف منظماتها ، طالبة بحل ديمقراطي لقضية الصحراء ، ومننددة بظروف الاضطهاد الذي تعاني منها المرأة المغربية ومدافعة عن حريتها في اختيار شريك حياتها ومستنكرة الأساليب الذكورية الوحشية الحاطة من كرامة المرأة والتي مورست في حقها من طرف كلاب اليوسفي قدور المسعورة.

كانت سعيدة تبتسم ، كانت عيونها الواسعة الجميلة تحلق في البعيد ، كانت شهمة معتزة بانتمائها الشيوعي ،



حين دوت القاعة بالتصفيفات في تحية حماسية لجرأتها وشجاعته.

مرت الأيام وانسدل الستار عن تلك المحاكمة الصورية التي أظهرت للعالم طبيعة نظام لا وطني ، لا ديمقراطي ولا شعبي.

مرت على المحاكمة شهران منذ انطلاقها في 3 يناير العام 1977 ، وفي إحدى الليالي الباردة وتحت جناح الظلام نقلت سعيدة ورفاقها إلى قاعة المحكمة ليصدر في حقها حكم بخمس سنوات إضافة إلى سنتين بحجة الإساءة للقضاء. صدرت أحكام قاسية في حق مناضلي الحملم (مئات السنوات من السجن: خمس أحكام بالمؤبد ، عشرين حكما بثلاثين سنة ، 45 حكما بعشرين سنة وأكثر من أربعين حكما بعشر سنوات).

كانت أشعة الفجر الأولى ترسم في الأفق حين احتل المعتقلون جنبات المحكمة وصعدوا فوق طاولات الجلوس مرددين جماعيا نشيدهم الثوري :

لنا يرافق لقاء غدا	☆	سنأتي ولن نخلف الموعدا
فهاذي الجماهير في صفنا	☆	و درب النضال يمد اليدا
سنشعلها ثورة في الجبال	☆	سنشعلها ثورة في التلال
و في كل شبر سنبعثها	☆	نشيدا يجدد روح النصال
فلا السجن يوقفنا والخطوب	☆	فليس يهدم عزم الشعوب
طغاة النظام مضى عهدهم	☆	و شمسهم قد آذنت بالغروب

كانت اللحظة مؤثرة وثورية بامتياز تخترقها زغاريد النساء ووقوف كل الحاضرين في قاعة المحكمة في تحد حماسي للأحكام الجائرة ولمن حبكوها: النظام الكمبرادوري وزبانيته.

لقد سقط القناع مرة أخرى عن وجه نظام دموي حول البلاد إلى سجن كبير ، غير مكترث بالقوانين الدولية الإنسانية والحقوقية ، معتقدا بذلك أنه سيقضي على كل أشكال المقاومة لسياسات النهب و الاستغلال و الاستبداد و الاضطهاد التي يمارسها .

- بعد صدور الأحكام:

نقلت سعيدة مع رفيقاتها إلى سجن "عين برجة" (سجن مدني بالدار البيضاء) بينما عاد باقي المعتقلين إلى سجن "غبيلا" (سجن مدني بالبيضاء). حين أقلت باب زنانتها لم تكن سعيدة تعلم أنها عاشت آخر لقاء لها مع رفاقها ، كانت لحظة وداع قبل الأوان ، فسعيدة ، ستخوض معركتها الأخيرة وستكون آخر رابط لها بالحياة و بالعالم عندما ستدخل في إضراب طويل عن الطعام ستسقط خلاله شهيدة لتلتحق بمواكب الشهداء.

- معركة سعيدة لمنبهي الأخيرة:

كان المعتقلون السياسيون الذين تم نقلهم بعد صدور الأحكام من سجن "غبيلا" إلى السجن المركزي بالقنيطرة ، الذي بنته السلطات الاستعمارية في المغرب ، وهو أحد أكبر سجون إفريقيا ، يقضون أول صيف لهم هناك ، سجن يلخص تاريخا بأكمله لمناضلي الشعب المغربي ضد الاستعمار بشكليه القديم والجديد ، سجن ، تظهر أمامه السجون الأخرى صغيرة جدا لحد أنها لن تحتل أكثر من حي من أحيائه. مدينة اعتقال صغيرة بأحيائها ومعاملها ومطبعتها ، مدينة خارج الزمن حيث يمر الوقت بطيئا وحيث حساب الزمن مختلف إلى حد أن معتقله من "الحق

العام " اخترعوا طريقة لحساب الزمن فريدة من نوعها فكانوا يرددون أمام كل داخل جديد " الصيف والصيف تمينام ( 8 أيام) والصيف خمسطاش اليوم ( 15 يوما) ، كان يظهر ذلك غريبا لكل قادم جديد لكن ما أن تتوطد أقدامه هناك حتى يدرك كنه تلك العبارة: فالسجن بشكل عام يضم بين جنباته ذوي الأحكام القاسية من حكم الإعدام والمؤبد والأحكام المحدودة من عشر إلى ثلاثين سنة.

وصل المعتقلون السياسيون الماركسيون اللينينيون إلى السجن المركزي بمدينة القنيطرة ، بعد أطوار محاكمة سورية في اليوم السابع من مارس من عام 1977..وقد تم نقلهم إلى هناك في "كاميونات" ( شاحنات) السيمي (الفرقة المتحركة للتدخل) مغطاة ، تحت حراسة مشددة وبمراقبة من الطائرات المروحية.

- صيف 1977 والطريق إلى المعركة الأخيرة للشهيدة.

في صيف 1977 كانت الأمور تظهر داخل حي "أ" وحي "ب" ( حيث يقيم معتقلوا محاكمة البيضاء 77 بالسجن المركزي بالقنيطرة) عادية من الخارج ، إلا من بعض المناوشات مع الإدارة وبعض الإضرابات عن الطعام القصيرة (24 س أو 48 س) أو احتجاجات أسر وعائلات المعتقلين ضد تصرفات الإدارة. كان المعتقلون منكبين على تهيئ معركتهم الكبرى ضد الأوضاع التي كانوا يعيشونها ومن أجل انتزاع حقوقهم كمعتقلين سياسيين. كان التهييء يتم في كامل الكتمان لمعركة ستكون كبرى. كان الهدوء الذي يسبق العاصفة.

رغم العزلة عن رفاقها كانت سعيدة تتابع عن كثب كل ما يجري ، وتساهم هي ورفيقاتها في النقاش الجاري داخل منظمة "إلى الأمام" وبين المعتقلين السياسيين. كانت سعيدة متحمسة للإضراب وكانت تشرف على التنسيق مع رفاقها في ظروف أمنية بالغة الصعوبة والتعقيد. كان لازما الحفاظ على سرية الإضراب كما كان تاريخه قد وضع تحت سرية تامة.

في أواخر أكتوبر 77 و بداية نونبر من نفس السنة ، حدد يوم 8 نونبر كتاريخ لانطلاق المعركة البطولية التي خاضها المعتقلون السياسيون بالسجن المركزي ، والتي دامت 45 يوما. بالنسبة لمنظمة "إلى الأمام" وقيادتها كانت كلمة السر و رمز المعركة يحملان اسم " الشهيد عبد اللطيف زروال".

في السجن المركزي ، و في صبيحة يوم 8 نونبر يسلم أحد الرفاق رسالة إلى رئيس حراس حي "أ" بالسجن المركزي ليسلمها بدوره إلى مدير السجن الذي تقضي الإجراءات الإدارية بإرسالها بدوره وتحت إشرافه إلى المدير العام لإدارة السجن بالرباط وإلى وزير العدل. وما إن قرئت الرسالة حتى دبت حركة غير عادية داخل إدارة السجن المركزي ، لقد كانت المفاجئة كاملة.

في نفس اللحظة وفي نفس التوقيت تعلن المعتقلات السياسيات بسجن "عين برجة" (سعيدة لمنبهي ، فاطمة عكاشة و ربيعة الفتوح) والمعتقل السياسي بسجن غبيللا أبراهام السرفاتي دخولهم المعركة إلى جانب رفاقهم بالسجن المركزي. كانت المطالب واضحة (تحسين الأوضاع المادية والصحية للمعتقلين ، من تغذية ، وعلاج ، وزيارة مباشرة ، وفسحة وحياسة المذياع والجرائد والكتب ومتابعة التعليم ، وفك العزلة عن الرفاق بسجن "عين برجة" وغبيلة و إلحاقهم برفاقهم...).

لقد انطلقت معركة 8 نونبر 77 البطولية

دامت المعركة 45 يوما من العناد والإصرار والمواجهة والتصدي لمناورات النظام وأحزابه السياسية ، التي فضلت الصمت قبل اللجوء إلى المناورة تحت ضغط تضامن وتعاطف الرأي العام الديمقراطي والحقوقى الدولي ، ليشكل

النظام لجنة مفاوضات تحت إشراف وزير العدل آنذاك المعطي بوعبيد.(اللجنة البرلمانية كان يرأسها الاتحادي فتح الله والعلو).

كانت سعيدة تخوض معركتها الأخيرة إلى جانب رفاقها ورفيقاتها بصمود وعزيمة لا تلين. وبدأت الأوضاع الصحية للمعتقلين السياسيين تسوء يوما بعد يوم نتيجة الإهمال واللامبالاة وصمت النظام وأحزابه ، وكانت حركة العائلات التي تقودها النساء (أمهات وزوجات وأخوات المعتقلين والمعتقلات تخوض نضالاتها المستميتة ضد الصمت واللامبالاة وضد جريمة النظام وضد روح الانتقام الطبقي لدولة متعفنة). تقول عنهن خديجة المنبهي في كتابها "منتقيات من كتاب الاضطهاد" "هؤلاء النساء اللواتي لم يسبق لهن في أغليبتهن تقريبا ، الخروج من بيوتهن ، سيتحولن إلى مناضلات مكافحات من أجل قضية أبنائهن" ، "كانت اللحظة مثالية بالنسبة لهن للتحرر من السلطة الزوجية وتعلم تجربة جديدة: تجربة أم ، زوجة ، أخت المعتقل ، تعلم النضال من أجل أن يستفيد ذاك أو تلك من أحسن ظروف الاعتقال أو ببساطة إطلاق سراحهم (ن) أو لتحديد تاريخ محاكمتهم (ن)". لولاهن ولولا إصرارهن وصمودهن لسقط العشرات من الشهداء.

من تداعيات و مضاعفات الإضراب الطويل عن الطعام سيتم نقل سعيدة ورفيقتها فاطمة وربيعة إلى مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء بعد أن ساءت حالتها الصحية وقد وضعت الرفيقات الثلاث في غرفة صغيرة ذات نافذة صغيرة.

و في يوم 10 دجنبر و بعد 33 يوما من بداية الإضراب ، نقلت سعيدة إلى غرفة كبيرة وهي في حالة غيبوبة (كوما) حيث ظلت ملقاة على الأرض تحت مراقبة "أمنية" و ليس طبية ، فكان رجال السيمي يراقبون نبضاتها ويحملون أدواتهم الطبية رشاشات سوداء مستعدة للإطلاق ، أما الأطباء فكان الأرض ابتلعتهم "فلا قسم أبوقراط نفع ولا ضوء البذلة البيضاء سطع ولا تدخل الهيئة الطبية وقع". كانت سعيدة تعيش لحظاتها الأخيرة فاقدة للوعي بل تحتضر ومن حولها أختيها خديجة و الباهية يقبلانها وتحثانها على المقاومة والبقاء "عيشي حبيبتي قاومي ، سعيدة نحبك كثيرا" كانت الكلمات مؤثرة وقوية ترن وسط قاعة ممتدة الأطراف حيث كانت سعيدة ملقاة على الأرض ، إنها كلمات وداع أخيرة ولا أحد كان يعلم أنها الأخيرة.

فهل سمعت سعيدة تلك الكلمات الأخيرة؟ سيبقى السؤال دائما و سيطل الجواب أيضا غائبا.

و في يوم 11 دجنبر 1977و كانت الساعة الخامسة صباحا ، توقف قلب سعيدة عن الخفقان وسط إهمال طبي إجرامي من النظام. ، الأم فخيتها الهيلالي تصل على عجل إلى مستشفى ابن رشد وهي تحمل معها أشياء لسعيدة فتصاب بالصدمة ما أن أخبرتها ابنتيها بموت سعيدة. كانت كلماتها وهي تسمع الخبر تنم عن ألم وحزن الأم العميق بعد موت حبيبها سعيدة: "كنت عارفا ، عارفا ، قلبي علمني ، هداكشي علاش جيت ليوم".

يوم 12 دجنبر 1977:سعيدة لمنبهي تدخل مدينة مراكش دخول الأبطال الشهداء.

في هذا اليوم تدخل سعيدة مدينة مراكش ، بعد سنوات من الغياب دخول الشهداء ، كمناضلة ثورية ماركسية لينينية ورمزا لنضال المرأة المغربية.

كان الأب في انتظارها عند باب بيت الأسرة يداري حزنه وألمه على فقدان صغيرته الجميلة ، كان البيت غاصا بعائلات المعتقلين السياسيين الذين جاؤوا من كل الجهات. حضر محامو حقوق الإنسان والعديد من المناضلين والمواطنين. كانت سعيدة وهي في كفنها الحريري الأبيض وسط منزلها الأبوي جميلة حتى في موتها. وانطلق الموكب

الجنازتي نحو مقبرة الشهداء بباب دكالة ، كان الحضور لافتا وحاشدا ، كانت الجنازة مهيبه تليق بمناضلة كبيرة استشهدت من أجل قضايا شعبها. وفي طريقها إلى مئوها الأخير أطلقت حناجر المودعين والمودعات: "سعيدة الشهيدة ، في التاريخ خالدة" وتلقفتها الحشود فكانت لحظة وداع مؤثرة لرمز النضال النسائي المغربي. في إحدى رسائلها من السجن كتبت سعيدة تقول: "اذكروني بدون ألم ، وتكلموا عني لأبنائكم". وبعد 34 سنة على استشهادها لازالت أجيال المناضلين والمناضلات تردد اسمها في كل مواقع النضال ، ولا زالت المناضلات تغني لها في كل حفل ومناسبة ومسيرة وحركة نضالية ، سعيدة اسم على كل لسان...

-من شهيد إلى شهيدة وإلى كل الشهداء

قبل استشهاده بسنتين كتب الشهيد زروال يقول في قصيدة له:

"ها أنذا أسقط في الساحة::أحمل وردة حمراء...تنزف دما::هاأنذا عريان أزحف فوق القتلى::والم أطرافي...كي أمسك بالراية الممزقة::وأنفخ بدمي في رماد الشرارة المحترقة::هاأنذا أدفع الضريبة::فلتباركي موتي يا حبيبة." لا ندري هل قرأت سعيدة هاته الأبيات ، ولكنها ككل رفاقها ورفيقاتها ستخلد اسمه في كتاباتها ، فمن يكرم الشهيد يتبع خطاه ، لقد أقسمت أن تموت ماركسية لينينية فأوفت بوعدھا.

- على خطى الشهيد عبد اللطيف زروال

تقول سعيدة في إحدى نصوصها الشعرية:



لحظة  
لن أتنازل  
و لو تحت الأرض  
سنشق طريقا  
نحو النور  
ففي القلب

زروال

فتحية إلى روح سعيدة الخالدة وسنردد دائما ومن بعدنا الأجيال القادمة:  
"سعيدة الشهيدة ، في التاريخ خالدة" و من يكرم الشهيد يتبع خطاه حتى النصر.

10 غشت 2013